

أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم
دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

The Effect of Financial Ratios Derived from Operating Cash Flows on Earnings per Share

**Applied Study on Jordanian Commercial Banks Listed at Amman
Stock Exchange**

إعداد

ليث عبد الرحمن "محمد فتحي" أبو الرب

إشراف

أ.د. سناء مسوده

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني، 2019

تفويض

أنا الطالب "ليث عبد الرحمن" محمد فتحي" أبو الرب" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ليث عبد الرحمن "محمد فتحي" أبو الرب

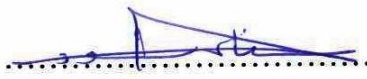

التاريخ: 2019 / 01 / 12

التوقيع: ليث عبد الرحمن

قرار لجنة المناقشة

" إثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان " .

وأجيزت بتاريخ 2019 / 1 / 12

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة
	الشرق الأوسط	رئيساً ومشرفاً أ.د. سناء مسوده
	الشرق الأوسط	عضواً د. راشد سلامة
	النجاح	ممتحناً خارجياً أ.د. عبد الناصر نور

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين وبعد،،،

يسعدني أن أتقدم بعظيم شكري وتقديري إلى من كانت الأم والمعلمة، الاستاذة الدكتورة
الفاضلة سناء مسوده، والتي شرفنتني بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وغمرتني بكرم الأخلاق، ولم
تبخل بجهودها العلمية الطيبة الوفيرة التي أبدتها طيلة فترة إعداد هذه الرسالة.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل شكري لأساتذتي الأفاضل في كلية الأعمال بجامعة الشرق الأوسط
على عطاءهم العلمي.

وكل الشكر إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذه
الرسالة ومناقشتها، وتقويمها، وتزويدي بما لديهم من علم سديد، وإلى كل من ساندني وأعانني
لإتمام هذا العمل المتواضع ولكم مني كل المحبة والاحترام والتقدير.

الباحث

الإهداء

إلى

أغلى البشر

قدوتي الأولى

من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به

من علمني وشجعني ودفعني لأكون لما أنا عليه

الذي علمني كيف أمسك القلم، وكيف أخط الكلمات أمد الله في عمره

..... والدي

إلى تلك القابعة بين حنايا قلبي

إلى التي عشت في كنفها أنعم بالعطف والحنان إلى شجرتي التي لا تذبل

إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين

إلى التي ما بين رسالتي ورسالتها شتان

إلى من رسالتها صنعت من أوراق الصبر وأنارت لي ظلام العمر

إلى من رسالتها تعلم العطاء كيف يكون العطاء وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء

أسأل الله لها العمر المديد وحسن الخاتمة

..... والدتي

إلى من زين حياتي وملأها بالحب

..... إخواني وأخواتي وأصدقائي وصديقاتي

..... إلى من كان له بصمة ظاهرة أو باطنة ولها أثر في هذا الجهد المتواضع

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان.....
ب	التفويض.....
ج	قرار لجنة المناقشة.....
د	الشكر والتقدير.....
هـ	الإهداء.....
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول.....
ي	قائمة الأشكال
ك	قائمة الملاحق
ل	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	المقدمة..... 1-1
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	فرضيات الدراسة..... 3-1
5	أهداف الدراسة..... 4-1
6	أهمية الدراسة..... 5-1
7	حدود الدراسة..... 6-1
7	مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة	
10	تمهيد..... 1-2
10	قائمة التدفقات النقدية
10	نشأت وتطورات قائمة التدفقات النقدية
11	تعريف قائمة التدفقات النقدية
12	أهداف قائمة التدفقات النقدية
13	أهمية قائمة التدفقات النقدية
13	تبيوب قائمة التدفقات النقدية

16 صافي الربح	3-2
18 التسهيلات الائتمانية	4-2
18 تعريف التسهيلات الائتمانية	1-4-2
19 اشكال التسهيلات الائتمانية	2-4-2
21 الودائع	5-2
21 تعريف الودائع	1-5-2
21 مصادر الودائع	2-5-2
22 انواع الودائع	3-5-2
23 ربحية السهم	6-2
24 البنوك التجارية	7-2
25 مفهوم البنوك التجارية	1-7-2
25 نشأة البنوك وتطورها في الأردن	2-7-2
26 البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	3-7-2
28 الدراسات السابقة	8-2
28 دراسات باللغة العربية	1-8-2
34 دراسات باللغة الإنجليزية	2-8-2
46 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	9-2

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

48 تمهيد	1-3
48 منهجية الدراسة	2-3
48 مجتمع الدراسة	3-3
48 عينة الدراسة	4-3
49 مصادر جمع البيانات	5-3
49 متغيرات الدراسة	6-3
50 أنموذج الدراسة	7-3
50 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	8-3

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

53 تمهيد	1-4
53 الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها	2-4

55 اختبارات صلاحية البيانات	3-4
55 اختبار التوزيع الطبيعي	1-3-4
56 اختبار التداخل الخطي	2-3-4
58 اختبار فرضيات الدراسة	4-4
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات		
64 تمهيد	1-5
64 نتائج الدراسة	2-5
68 توصيات الدراسة	3-5
70 قائمة المصادر والمراجع	
70 أولاً: المراجع باللغة العربية	
73 ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية	
77 الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل-رقم الجدول
54	اختبار التحليل الوصفي	1-4
57	صلاحيات بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي	2-4
59	تحليل الانحدار المتعدد	3-4

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل-رقم الشكل
50	أنموذج الدراسة	1-3
56	اعتدالية التوزيع الطبيعي في بواقى نموذج الدراسة	1-4

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	الرقم
78	بيانات مجتمع الدراسة	1
80	نتائج التحليل الاحصائي	2
83	أسماء بنوك مجتمع الدراسة	3

أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

إعداد

ليث عبد الرحمن "محمد فتحي" أبو الرب

إشراف

أ.د. سناء مسوده

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية وهي (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع) على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق الدراسة على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ما بين (2013-2017)، وتمثلت عينة الدراسة بكامل مجتمع الدراسة، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية، ووجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: قيام المستثمرين ومستخدمين القوائم المالية في بورصة عمان بالتركيز على المعلومات التي توفرها مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية، وخاصة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى التسهيلات الائتمانية في قطاع البنوك الأردني لكونها تساعد في تحديد ربحية أسهم البنوك التجارية الأردنية.

الكلمات المفتاحية: بورصة عمان، التدفقات النقدية التشغيلية، ربحية السهم، صافي الربح، التسهيلات الائتمانية، الودائع.

**The Effect of Financial Ratios Derived from Operating Cash Flows on
Earnings per Share
Applied Study on Jordanian Commercial Banks Listed at Amman
Stock Exchange**

Prepared by:

Laith Abdel Rahman Moh'd Fathi Aburub

Supervised by:

Dr. Sana' Maswadeh

Abstract

This study aims to investigate the effect of financial ratios derived from operating cash flows, which are (operating cash flows attributed to net profit, operating cash flows attributed to credit facilities, and operating cash flows attributed to deposits) on earnings per share in Jordanian commercial banks.

To achieve the objectives of this study, the researcher used descriptive analytical method. The study was applied on Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange during the period (2013-2017), and the study sample is the entire study population, multiple regression analysis was used to test the study hypotheses.

The study revealed a number of results, the most important of which were: there is a statistically positive significant effect of financial ratios derived from operating cash flows on earnings per share in Jordanian commercial banks, there is a statistically significant effect of operating cash flows attributed to net profit, operating cash flows attributed to credit facilities, and operating cash flows attributed to deposits on earnings per share in Jordanian commercial banks.

The study concluded a number of recommendations, the most important of which are: investors and users of the financial statements in the Amman Stock Exchange focus on the information provided by operating cash flows measures, especially the ratio of operating cash flows to credit facilities in the Jordanian banking sector because they help in determining the earnings per share in Jordanian commercial banks.

Keywords: Amman Stock Exchange, Operating Cash Flows, Earnings per Share, Net Profit, Credit Facilities, Deposits.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تتضمن القوائم المالية الرئيسية (الدخل، والأرباح المحتجزة، والمركز المالي، والتغير في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية) بيانات كمية ونوعية تستخدم في التحليل المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة. وتوضح العلاقة بين هذه القوائم عن طريق دراسة البيانات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى، فمثلاً يتضح رقم الدخل الذي يمثل النتيجة الختامية لقائمة الدخل كبنود من بنود قائمة الأرباح المحتجزة. كما يتضح الرصيد النهائي للأرباح المحتجزة والذي يمثل ملخص قائمة الأرباح المحتجزة كبنود من بنود قائمة المركز المالي. وأما الرصيد النهائي للنقدية والذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية فيظهر أيضاً ضمن الأصول في قائمة المركز المالي.

وتحتوي القوائم المالية كماً كبيراً من المعلومات المحاسبية التي تخص الفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية، لهذا لا يكفي تجهيز تلك القوائم وإنما يلزم تحليلها باستعمال الطرق والأدوات المناسبة لتحويل هذه البيانات إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات والتنبؤ بمستقبل الشركات، ثم توظيف نتائج التحليل لخدمة مختلف الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية. ويعد التحليل باستعمال النسب المالية من أدوات التحليل المالي الهامة التي اعتمد عليها العديد من الجهات المهمة في تحليل ودراسة الوضع المالي للشركة ومقارنته مع الشركات الأخرى، بالإضافة إلى مقارنته بالشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة.

واهم مميزات التحليل المالي باستعمال النسب، سهولة احتساب النسبة المالية وإمكانية استخدامها في المقارنة من سنة إلى أخرى أو بين شركة وأخرى، واطهار البيانات التي لا تفصح عنها القوائم المالية الختامية بصورة مباشرة (الهلاي، 2017).

وتكمن أهمية النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية في تحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة، وتقييم السيولة في المنشأة وسياسات التمويل، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (مطر، 2016).

ويمثل تطور سعر السهم في السوق المالي هدفاً من الاهداف التي تسعى ادارة الشركة الى تحقيقه، وتنعكس ربحيتها على ربحية السهم والذي يعتبر مؤشر على وضع الاداء الكلي للشركة، فهو مؤشر يمكن الاعتماد عليه للحكم على نجاح أو فشل الشركة في تحقيق اهدافها، واما بالنسبة للمستثمرين فان تحديد اهم المؤشرات التي تتحكم في اسعار الاسهم يمثل مصدر معلومات مهمة، وبالتالي يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة. كذلك فان وجود علاقة بين سعر السهم في فترات سابقة وبين سعره في فترات لاحقة يتوقف على العديد من العوامل منها ربحية السهم (مطر، 2016). وبناءً عليه جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

البنوك التجارية كغيرها من الشركات تهدف الى تحقيق الربح ومن الطبيعي ان ارباح البنوك تتأتى من حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها للغير، غير ان حريتها في منح التسهيلات الائتمانية تتوقف على حجم السيولة المتوفرة لديها والتي تعتمد على قدرة البنك على توليد التدفقات النقدية وخاصة التشغيلية منها.

وبالتالي يبقى التساؤل المتعلق في مقدار التدفقات النقدية التشغيلية التي تمكن البنوك من سداد التزاماتها وقدرتها على مواجهة السحب المتوقع وغير المتوقع للودائع وخاصة الودائع تحت الطلب، وفي المقابل عدم رفض البنوك طلبات التسهيلات الائتمانية المدروسة والمغطى في ضمانات كافية والتي تستطيع البنوك من خلالها تحقيق العوائد التي تنعكس على ربحيتها وانعكاس ذلك على ربحية السهم والذي يعتبر من مؤشرات الاداء المالي الهامة بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين.

بناءً على مشكلة الدراسة جاءت هذه الدراسة للبحث في اهم التساؤلات التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على

ربحية السهم؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح على

ربحية السهم؟

2- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية

على ربحية السهم؟

3- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع على ربحية

السهم؟

1-3 فرضيات الدراسة

بناءً على الأسئلة المتفرعة من مشكلة الدراسة ستقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية، HO_1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للنسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الاولى، HO_{1-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية، HO_{1-2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة، HO_{1-3} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

4-1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعه من الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:

- دراسة أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية؟
- دراسة أثر التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية؟
- دراسة أثر التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية؟

- دراسة أثر التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية؟

5-1 أهمية الدراسة

إن تحليل التدفقات النقدية يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال، لما لهذا النوع من التحليل دور هام في عمليه التخطيط، واتخاذ القرارات الخاصة بتلك المنشآت، ويمكن حصر هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تحليل قائمة التدفقات النقدية تساعد إدارة الشركات في الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات الشركة، بالإضافة عما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في الشركة، وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها.
- المساهمة في تحسين القرارات الاستثمارية للعديد من الأطراف التي تعتمد على ربحية السهم، لاتخاذ قراراتهم المختلفة ومساعدتهم في التقييم الأفضل لأداء الشركات.
- مساعدة الإدارة بتقييم مدى نجاح السياسات التشغيلية المتبعة والتحقق منها، وتأثيرها على التدفقات النقدية والتي تعتبر مؤشرا على استمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية، مما يحسن من سمعة المديرين لدى الجهة التي قامت بتعيينهم.
- التدفقات النقدية التشغيلية تعتبر عنصراً مهماً في القوائم المالية، حيث تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بإشعار المقرضون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى الشركات التي تحقق أرباحا والقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها.

- مساعدة هيئة الأوراق المالية بالاعتماد على المؤشرات التحليلية المقترحة في التنبؤ بجودة الأرباح والتي معظمها يعتمد على مقدار التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المدرجة في بورصة عمان، لمراقبتها والتدخل لتصحيح أوضاعها وتجنب حدوث الأزمات الاقتصادية في السوق.

- مساعدة الباحثين والمهتمين في موضوع الدراسة لإعطاء تصور شامل عن أهمية النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية في التأثير على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية، ومحاولة تطبيق متغيرات هذه الدراسة على قطاعات اردنية اخرى.

1-6 حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على البنوك التجارية في الأردن.
2. الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2013-2017.
3. الحدود العلمية: قامت هذه الدراسة في دراسة "أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم".

1-7 مصطلحات الدراسة

- صافي التدفقات النقدية التشغيلية

حركة مقبوضات واستخدامات النقد للأنشطة الرئيسية في الشركة على مدار فترة زمنية معينة، ويكون الناتج النهائي لهذه التدفقات إما موجباً (فائض) او سالباً (عجز) وفي حالة كونه موجباً يعتبر ذلك مؤشراً اولياً على ربحية الشركة (مطر، 2016).

- التسهيلات الائتمانية

الثقة التي يوليها البنك التجاري لعملائه، وبمعنى ان البنك يثق في مقدرة عملائه على الوفاء فيضع تحت تصرفه مبلغا ما او يكلفه فيه لفترة محددة بشروط يتفق عليها بين الطرفين (السيوطي، 2014).

- الودائع

هي تلك المبالغ النقدية التي يضعها الأفراد والهيئات في البنك بصفة مؤقتة لمدة قصيرة او طويلة الاجل من اجل حفظها او توفيرها، بوجود فاصل زمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب وتكمن أهميته في انه يسمح بتحديد المردودية بالنسبة للشخص المودع (الحسيني، 2015).

- ربحية السهم

صافي الربح بعد الضريبة مطروحا منه توزيعات الأسهم الممتازة ومقسومة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية، ويمثل العائد الذي يحققه المساهم على كل سهم يمتلكه في الشركة (مطر، 2016).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

1-2 تمهيد

2-2 قائمة التدفقات النقدية

3-2 صافي الربح

4-2 التسهيلات الائتمانية

5-2 الودائع

6-2 ربحية السهم

7-2 البنوك التجارية

8-2 الدراسات السابقة

9-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

(الادب النظري والدراسات السابقة)

1-2 تمهيد

منذ ظهور الفكر المالي ودراساته لعوائد الأسهم وكذلك الادوات المستعملة للوصول إلى الغاية المطلوبة وهي تحقيق اعلى عائد عند أدنى مستوى من المخاطرة، تعد القرارات المرتبطة بإدارة النقدية والنشاط من بين القرارات الاستراتيجية التي لها تأثير كبير جدا على عوائد أسهم الشركة من جهة، وعلى اتجاهات المستثمرين والمساهمين من جهة أخرى.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل المالي لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع السيولة الحقيقية للشركة (النقدية الجاهزة) والتي قد تساعد على قياس مدى قدرة الشركة على الوفاء بما يطلب منها وتحتل التدفقات النقدية أهمية بالغة في قطاع البنوك أكثر من باقي القطاعات، كونها مدخلات ومخرجات العمليات البنكية، الأمر الذي يتطلب توفير معلومات عن حركة النقد ومصادر الحصول عليه وكيفية تقديم تسهيلات للعملاء ومدى التغيير في أرصده بين بداية الفترة المالية ونهايتها. لذا سيتم في هذا الفصل التطرق الى قائمة التدفقات النقدية وعناصرها، وأهميتها، بالإضافة الى التطرق الى مفهوم ربحية السهم وصافي الربح والتسهيلات الائتمانية والودائع وأنواعها في البنوك التجارية.

2-2 قائمة التدفقات النقدية

1-2-2 نشأت وتطور قائمة التدفقات النقدي

مرت قائمة التدفقات النقدية في فترة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون حتى استقرت على ما هي عليه الآن. ويمكن اختصارها بثلاث مراحل أساسية لهذا

التطور كانت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات الشركة ورجال الأعمال في

تلك المرحلة وذلك كما يلي: (مطر، 2016)، (Elliot & Elliot, 2012)

- قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

بنأ على الرأي رقم (3) الصادر عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

American Institution Certified Public Accountants عام 1963.

- قائمة التغيرات في المركز المالي

بنأ على الرأي رقم (19) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Accounting

Standards Board Financial عام 1971

- قائمة التدفقات النقدية

بنأ على المعيار رقم (95) الصادر عن (FASB) عام 1987، وكذلك المعيار الدولي رقم (7)

"قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International

Accounting Standards Committee عام 1992 بشكله النهائي، وأصبح ساري المفعول

ابتداء من الاول من تموز عام 1994.

2-2-2 تعريف قائمة التدفقات النقدية

هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة معينة"،

ويصنف المعيار التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات من الأنشطة

الاستثمارية وتدفقات من الأنشطة التمويلية (أبو نصار وحמידات، 2014).

وقد عرف (العلي، 2013) بأنها قائمة يعتمد في إعدادها على مصادر واستخدامات النقد، وفقاً لمكوناتها الثلاثة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

2-2-3 أهداف قائمة التدفقات النقدية

تعمل قائمة التدفقات النقدية كمؤشر للمبالغ النقدية الداخلة والخارجة والتوقيتات، وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، لأن قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها كأساس لتقييم دقة التخطيط الماضي لهذه التدفقات المستقبلية من خلال تحقيق الأهداف (مطر، 2016).

وتركزت أهم أهداف قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي: (أبو نصار وحמידات، 2014)

- توفير معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للشركة (شاملة السيولة والقدرة على السداد) والقدرة على التأثير على مقادير وأوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف والفرص.
- توفير معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالشركة.
- تعزيز القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي للشركة لأنها تستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث والتي قد تؤدي إلى نتائج مختلف.
- مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية.
- تقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية، وتقييم أثر التغيرات في الأسعار.
- تعطي مؤشراً لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي.

ويلخص الباحث أهداف قائمة التدفقات النقدية. انها قائمة توفر المعلومات عن المتحصلات

النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة زمنية محددة، كما توفر معلومات وفقاً للأساس النقدي عن

الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتساعد في تحليل التغير في النقدية وما يعادلها عن فترة زمنية محددة.

2-2-4 أهمية قائمة التدفقات النقدية

أهمية قائمة التدفقات النقدية وفقداناً للأنشطة المختلفة تكمن في (زيتون، 2013):

- قدرتها على بيان مدى تغطية التدفقات النقدية الداخلة للتدفقات النقدية الخارجة اللازمة للتشغيل، فعندما يكون صافي التدفق النقد موجباً دل ذلك على قدرة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية الخارجة، وهذا بدوره يساعد الشركة على معرفة مدى قدرتها على توليد النقدية.
- تصنيف العمليات المتعلقة بالنشاط الاستثماري للشركة في شكل تدفقات نقدية داخلية وخارجة يعطي مؤشرات عن درجة توسع ونمو الشركة أو درجة انكماشها، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يُعد مؤشراً جيداً على توسع ونمو الشركة.
- العمليات المتعلقة بحقوق الملكية وعمليات التمويل والاقتراض وتوزيعات الأرباح من خلال إعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات الشركة المتبعة في تمويل عملياتها، كذلك بيان الحد الأقصى للتمويل بالاقتراض، إذا تجاوزته الشركة تواجه إعساراً مالياً في أغلب الأحوال.

2-2-5 تبويب قائمة التدفقات النقدية

قسم المعيار المحاسبة الدولي رقم 7 المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة

أبواب رئيسية هي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، ويتألف كل منها من نوعين من التدفقات هما

التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة والتدفقات النقدية الخارجة منها والفرق بينهما يمثل صافي التدفق
(IAS 7, para.10).

أ. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات الشركة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي: (IAS 7, para.14)

1. المتحصلات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.
2. المتحصلات النقدية الناتجة عن منح حقوق امتيازات والرسوم والعمولات وغيرها من الإيرادات.
3. المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات.
4. المدفوعات النقدية للعاملين أو نيابة عنهم.
5. المتحصلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن بوالص التأمين.
6. المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مستردة إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة استثمارية أو تمويلية.
7. المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.

ب. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الأصول طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ما يلي: (IAS 7, para.16)

1. المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والاصول ملموسة أو غير ملموسة والاصول طويلة الأجل الأخرى وتشمل هذه المدفوعات أي نفقات تتحملها الشركة في سبيل التصنيع الداخلي للأصول طويلة الأجل.

2. المتحصلات النقدية من بيع الاصول طويلة الاجل الملموسة وغير الملموسة.

3. المدفوعات النقدية لشراء أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها الشركات الأخرى أو للدخول في مشروعات مشتركة (ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الاتجار فيها).

4. المتحصلات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها الشركات الأخرى أو حصص في مشروعات مشتركة (ولا يشمل ذلك على المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة وكذلك المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تم شرائها بغرض الاتجار فيها).

5. القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى (ولا يشمل ذلك على القروض والسلف التي تقدمها الشركات المالية).

6. المتحصلات النقدية الناتجة عن سداد الغير للقروض والسلف للشركة (ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالشركات المالية).

ج. التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالشركة ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ما يلي: (IAS 7, para.17)

أ- النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.

- ب- المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للشركة إصدارها.
- ج- النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو كمبيالات والرهنونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.
- د- النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الالتزامات عن اصول مستأجرة ناتجة عن عقد إيجار تمويلي.

2-3 صافي الربح

ان الربح هو الهدف الأساسي لجميع شركات الاعمال، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع لها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع الشركة، وهي أيضا أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل لمواردها، لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في الشركة يوجه بالمرتبة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها. كما يقاس الربح إما من خلال العلاقة بين المصروفات والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات او الاصول التي ساهمت في تحقيقها، هذا وتعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربح من خلال التسهيلات الائتمانية والتي تمول من الودائع بشكل رئيسي مع الموائمة بينهم.

وفي ضوء ما سبق وبصفة عامة يمكن القول بأن الربح عبارة عن العلاقة القائمة ما بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقه خلال فترة زمنية معينة فهي بمثابة المعيار أو المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الوسائل استغلالاً أمثلاً (حاجي، 2016).

وقد عرفت (حاجي، 2016) الربح في البنوك بأنه الفرق بين اجمالي الايرادات والمصروفات الكلية، ويتكون اجمالي الايرادات نتيجة لعمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك، أما مصروفات البنك، فتتمثل في نفقات ادارته وتشغيله والفوائد التي يدفعها على اجمالي الودائع.

وتشمل ايرادات البنك البنود الآتية: - (سعيد، 2014)

- 1- الفوائد الدائنة من التسهيلات الائتمانية.
- 2- العمولات الدائنة التي تقاضاها البنك نظير خدماته التي يقدمها للعملاء.
- 3- اجور الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل البنكي كقيامها بتقديم استثمارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات جدوى اقتصادية.
- 4- ارباح العملة الأجنبية والأرباح المتحققة من الفرق بين اسعار الشراء والبيع.
- 5- ايرادات أخرى كأرباح الاستثمار في الأوراق المالية، والأرباح المتحققة من خصم الكمبيالات، واي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع البنك لأصل من الأصول بسعر اعلى من قيمته الدفترية.

اما فيما يتعلق بالمصاريف فتكون على النحو التالي: (سعيد، 2014)

- 1 - الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
- 2 - العمولات المدينة التي يدفعها البنك الى المؤسسات المالية الاخرى، نظير تقديمها خدمات للبنك ذاته.
- 3 - المصاريف الادارية والعمومية.

ومن هنا يرى الباحث بان ادارة البنوك تسعى وبشكل مستمر الى الموازنة بين هدفين أساسيين اولهما تحقيق الأرباح والثاني توفير السيولة اللازمة لأداء النشاط الذي تتولد عنه تلك الأرباح، وان ارتفاع السيولة قد يؤدي الى انخفاض ربحية البنك والعكس صحيح. وتكمن الصعوبة

أمام ادارات البنوك بالموازنة بينهما من خلال التخطيط الدقيق والدراسة المتأنية والتحليل الممكن لا أن يترك الأمر للحدس والتخمين. لذا قام الباحث بدراسة نسب الربحية (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى صافي الربح) والتي تقيس نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية المتوفرة لدى البنوك التجارية الاردنية خلال فترة معينة من صافي الربح (مطر، 2016).

2-4 التسهيلات الائتمانية

يعتبر التسهيلات الائتمانية من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية، إذ ان سلامة الاصول، وقوة ومتانة وصحة المركز المالي تعتمد عليها بشكل كبير، وبالتالي فإن الحفاظ على التسهيلات الائتمانية يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية، وهناك اتفاق كبير على أن البنوك تلعب دوراً مهماً في الإجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد، ويتم تحديد آلية الائتمان البنكي عن طريق السياسة النقدية للبنك فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيس للنقود في البنوك التجارية فان الائتمان البنكي الذي يقدمه البنك لعملائه، سواء كان على شكل قروض مباشرة أو على شكل حسابات مدينة هو بمثابة أوجه استخدام تلك الودائع (Samad, 2012).

2-4-1 تعريف التسهيلات الائتمانية

عرف (أبو كمال، 2012) التسهيلات الائتمانية بأنها عبارة عن آلية يقوم البنك بموجبها بتمويل العميل شخصاً أو شركة إما بمنحه قرضاً مباشراً، أو على شكل حسابات مدينة أو مكشوفة. ويمكن تعريف الائتمان البنكي بأنه الثقة التي يوليها البنك للعميل (شخصاً أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال، أو يكفله فيه لفترة معينة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك، يتمثل في الفوائد والعمولات (Maitah et al., 2012).

2-4-2 اشكال التسهيلات الائتمانية

ومن المعروف بان التسهيلات الائتمانية هي عبارة عن منح البنك عميله ائتمان بضمان حسن علاقته معه، أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها، أو بضمانات شخصية أخرى، وهي تختلف من عميل الى اخر.

وتتأخذ التسهيلات الائتمانية الاشكال التالية: (Maitah et al., 2012)

- جاري مدين

الجارى مدين هو شكل من أشكال التسهيلات الائتمانية، يهدف إلى تمويل المتطلبات المالية اليومية الناتجة عن النشاط التجاري الطبيعي، فهو اقتراض قصير الامد وليس الهدف منه تمويل متطلبات الاقتراض الطويل الأمد والتي توفرها قنوات ائتمان عديدة أخرى، يتم التسديد بدون إشعار وذلك من خلال عمليات الايداع التي تتم في حساب الجاري مدين من خلال النشاط التجاري للعميل. ويمكن إعادة سحب الرصيد المسدد دون الحاجة إلى تقديم طلب آخر إلى البنك. وفي جميع الاحوال، يحتفظ البنك بحق تجميد السقف أو طلب السداد، ويعتبر هذا النوع من التمويل شائعاً بين العملاء ذوي الاحتياجات المالية المتكررة، حيث تمكنهم من تأمين سيولة إضافية وإدارة الفجوات في التدفق النقدي في حال ظهورها (شحادة، 2017).

- القرض قصير المدى

هو قرض متجدد قصير المدى، يستخدم لتمويل احتياجات رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث يساعد الشركة على تلبية متطلبات أعمالها، ويتم منحه لمرة واحدة، والغاية منه توسيع أعمال الشركة أو تمويل الأصول طويلة الاجل. ويتم تسديده بموجب أقساط شهرية او ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية حسب الاتفاق وينتهي القرض منه عند تسديده بالكامل (حاجي، 2016).

- القروض طويلة المدى

هي القروض التي تعتمد على شراء الممتلكات ذات الأسعار المرتفعة؛ لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنوات، وتشمل عادةً القروض التي يتم تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل: الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات الأخرى، كما يترتب عليها العديد من الالتزامات القانونية، والتي تساهم في ضمان حقوق أطراف القرض كافةً (حاجي، 2016).

- خطابات الضمان (الكفالات البنكية)

وهي الضمانات المخصصة التي يقدمها البنك لمجموعة واسعة من الالتزامات مثل ضمان السلع والخدمات، وإعادة مبلغ الدفعة المقدمة، و لضمان الدخول في عطاء وكفالات حسن التنفيذ وكفالات الرسوم الجمركية، حيث يسدّد البنك مبلغاً متفقاً عليه للمستفيد في حال عدم وفاء العميل بالتزاماته خلال فترة زمنية محددة - حتى تاريخ انتهاء الكفالة (سعيد، 2014).

ويرى الباحث إن التسهيلات الائتمانية تنطوي على عدة مخاطر، اولها تلك المتعلقة بالمقترض، وقدرته على سداد قيمة القرض الأصلي مع الفائدة المستحقة في الوقت المحدد، وعلاوة على ذلك فإن قرار منح الائتمان هو واحد من اهم القرارات التي تكون إدارة البنوك مسؤولة عنها ويعتبر كذلك من أهم عوامل نجاح أداء البنوك دون أن تواجه مخاطر الاستمرارية، ويتم ذلك من خلال تحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض، اي انه يجب الموازنة بين النقد الداخل والنقد الخارج في البنوك، ومن هنا قام الباحث بدراسة نسبة "التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى التسهيلات الائتمانية"، وتقيس نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية المتوفرة لدى البنوك التجارية الاردنية خلال فترة معينة من التسهيلات الائتمانية.

2-5 الودائع

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك تحرص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي البنكي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من وحدات البنوك وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية إضافة إلى مختلف الأوراق التجارية التي تقبل كوسيلة دفع بعد التظهير الأمر الذي يفتح مجالاً واسعاً أمام مزيد من الفرص في هذا القطاع.

2-5-1 تعريف الودائع

عرف (Bellucci,2010) الودائع بأنها تلك المبالغ النقدية التي يضعها الأفراد والهيئات في البنك بصفة مؤقتة لمدة قصيرة أو طويلة الأجل من أجل حفظها أو توفيرها. وقد عرف (شحادة، 2017) ما يودع لدى البنك التجاري سواء في شكل نقدي أو شيكات من الأفراد والشركات والهيئات وذلك في حساب خاص بهم ووفقاً لشروط متفق عليها مع البنك، وبغرض حصول المودع على فائدة معينة يقوم البنك بتحديددها، أو بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي.

2-5-2 مصادر الودائع

للودائع النقدية البنكية مصادر متعدّدة، فهي ليست مقصورة على المبالغ النقدية التي يقوم العميل بتسليمها إلى البنك لتنفيذ العقد بإيداع أبرمه معه، بل إنها تشمل كل ما يكون للعميل من نقود في ذمة البنك سواء يستلمها من العميل مباشرة عن طريق عقد إيداع، أو تلقاها عن طريق عملية أخرى في حساب العميل كتحصيل القيمة النقدية لأوراق تجارية، أو تحويل بنكي أو اعتماد قيده في الحساب (شحادة، 2017).

2-5-3 أنواع الودائع

تقسم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى: (الهاللي، 2017)

أ. الودائع تحت الطلب

يعرف هذا النوع من الودائع أيضا بمصطلح " الودائع الجارية "، وهي تلك الودائع النقدية التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء وبمجرد إبداء رغبته في ذلك دون إشعار مسبق ودون انتظار حلول أجل معين. ويكون القصد منها، تمكين الزبون من الاستفادة من "خدمات الخزينة".

إذ أن هذا النوع من الودائع النقدية يمكن العميل من الوفاء بديونه وذلك عن طريق سحب شيكات على حساب الوديعة لفائدة دائنيه أو عن طريق إصدار أوامر التحول البنكي (سعيد، 2014).

ب. الودائع لأجل

هي تلك الودائع التي لا يحق للعميل المودع طلب ردها إلا بعد مدة معينة من الإيداع، وهي بذلك تحقق للبنك أكبر قدر من الاطمئنان في استثمارها في عملياته الائتمانية.

هذا النوع من الودائع هي عدم أحقية العميل في استردادها قبل حلول الأجل المتفق عليه، إلا أن البنوك تجيز عادة إلغاء الوديعة من طرف العميل واسترداد مبلغها في أي وقت دون انتظار حلول أجلها مقابل إسقاط الفوائد عن المدة التي تقع ما بين تاريخ إلغاء الوديعة وتاريخ الأجل المحدد لها (سعيد، 2014).

ج. الودائع بشرط الإخطار السابق

الودائع بشرط الإخطار السابق هي ودائع نقدية غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند الإيداع، موعدا لسحبها أو استردادها، وله أن يضيف إليها مبالغ أخرى وقت ما يشاء، غير أن هذا

العميل يلتزم بضرورة اختيار البنك برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده بمدة معينة، محددًا له المبلغ المراد سحبه وتاريخ السحب وعند حلول هذا التاريخ يحول المبلغ المطلوب سحبه إلى حساب تحت الطلب (سعيد، 2014).

ويتيح هذا النوع من الودائع للبنك حرية نسبية في توظيفها واستثمارها في نشاطه، إذا ما تم مقارنتها بالودائع تحت الطلب، ولكنها لا تصل إلى درجة الحرية التي يتمتع به البنك في توظيف الودائع النقدية لأجل.

ومن هنا يرى الباحث ان توفر السيولة في البنك ضروري لاستمراره في تقديم التسهيلات الائتمانية، ومصدر هذه السيولة بشكل رئيسي هو الودائع فيجب الموازنة بينهم لذا تم في هذه الدراسة استخلاص نسبة (التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة الى الودائع)، والتي تقيس نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي تحققها البنوك التجارية الاردنية خلال فترة محددة من اجمالي الودائع.

2-6 ربحية السهم

يتفق المحللون الماليون والاقتصاديون على أن هناك جوانب فنية مالية يجب مراعاتها قبل اتخاذ قرار شراء أسهم أي شركة مدرجة في السوق المالية، وهذه العوامل من شأنها مساعدة المستثمرين على حساب عائد استثماراتهم وحساب مخاطرها وحساب فترة استرداد رأس المال، والعوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند البحث عن أي شركة هي: العائد على السهم، والسعر الحالي للسهم (سكيريفة، 2017).

وعرف (سكيريفة، 2017) ربحية السهم بأنه عبارة عن مجموعة من المكاسب (الأرباح) أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار بالأسهم خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة مالية، وهذا

يعني أن العائد على السهم هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك.

وتُحتسب ربحية السهم (EPS) لشركة بطرح توزيعات الأرباح على الأسهم الممتازة من صافي دخلها، ثم قسمة هذا الرقم على متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال سنة أو ربع سنة (مطر، 2016).

ويمكن تلخيص أهم النقاط المتعلقة في ربحية السهم كمؤشر على الأداء بما يلي (فكرون، 2015):

- ربحية السهم (نصيب السهم من الأرباح) من المؤشرات الهامة لقيمة السهم الحقيقية لأنها تظهر مقدار ربح الشركة الذي يمتلكه كل مساهم بعد خصم الضرائب.
- ربحية السهم بشكل عام مقياس أكثر دقة وأكثر شيوعاً للحكم على الوضع المالي للشركة.
- ليست هناك قاعدة عامة لقيمة ربحية السهم الجيدة أو السيئة، ولكن من الواضح أنه كلما ارتفعت قيمة ربحية السهم كلما كان ذلك مؤشر أفضل للأداء.

7-2 البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أحد المنشآت الاقتصادية المتخصصة التي تتعامل في النقود حيث أنها الجهة أو المكان التي يلتقي فيها عرض النقود بالطلب عليها، وهذا يرجع إلى أن هذه البنوك تعمل ضمن نظام ذو كفاءة عالية تعمل على تجميع ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت، كما تعد أداة ضرورية تقوم بمهمة التمويل اللازم للأفراد أيضاً وللتجار والمنتجين من خلال ما توفره وتمنحه من ائتمان.

2-7-1 مفهوم البنوك التجارية

وردت كافة التعريفات المتعلقة بالبنوك التجارية غالبا من خلال التشريعات والقوانين واللوائح المالية التي تنظم الحياة الاقتصادية في مختلف البلدان، ومن ثم فإن أغلب التشريعات اتفقت جميعا على أن البنك هو مؤسسة أو منشأة اقتصادية تتعامل بالنقود حيث يتم تجميع الودائع والمدخرات من المصادر المختلفة، ثم إعادة استثمارها في كافة المجالات المختلفة للاستثمار وما فيها توجيه ما تجمع ما لديها من أموال عبر مجموعة من مجالات الاستثمار - وفوق هذا تقدم البنوك بالعديد من الخدمات لعملائها بوصفها موقع تجميع مدخراتهم وودائعهم (الهاللي، 2017).

وفي التشريع الأردني عرف قانون البنوك رقم 24 لسنة 1971 البنك المرخص بأنه: «الشركة التي رُخص لها بممارسة الأعمال البنكية وفق أحكام هذا القانون».

ووفقا لقانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، حيث عرف البنك بأنه الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال البنكية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك.

ويلخص الباحث تعريف البنك التجاري انه عبارة عن شركة مالية تمارس عملها في النقود التي تتولى تجميعها في شكل ودائع من مصادر مختلفة، ثم يعيد استثمارها في شتى مجالات الاستثمار المختلفة.

2-7-2 نشأة البنوك وتطورها في الأردن

لقد ارتبطت نشأة البنوك كنتيجة طبيعية لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وكنتيجة أيضا لزيادة التبادل التجاري بين الشعوب والدول المختلفة، ومن ثم ظهور النقود كعامل أساسي لعملية التبادل بين الدول، وبدأت ظاهرة إيداع الفائض منها كودائع مقابل الحصول على عمولة نظير حمايتها والمحافظة عليها. ونظرا لتنوع العمليات الاقتصادية والمعاملات التجارية الأمر الذي أدى إلى تنوع وتعدد عمليات البنوك، وهو ما استدعى إلى تخصيص البنوك في أنواع

مختلفة من العمليات، ومن ثم ظهرت البنوك المتخصصة مثل البنوك التجارية والصناعية والعقارية والزراعية وغيرها (الهالي، 2017).

2-7-3 البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

يؤدي التزام البنوك الإسلامية في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية إلى اختلافها عن البنوك التقليدية، بحيث تختلف عنها من حيث المبدأ والمضمون بشكل واضح وتختلف أيضا في الأهداف والوسائل.

إن أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية هو اعتمادها في معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية، مع تجنب التعامل بالربا (الفوائد البنكية)، عكس البنوك التقليدية التي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذًا وعطاءً، وتستخدم البنوك التقليدية في معاملاتها مع العملاء صيغة واحدة هي القرض بفائدة وذلك تحت مسميات وصور مختلفة، أما البنوك الإسلامية فتقدم صيغا شرعية متعددة قائمة على أساس البيع والشراء الحقيقي أي مبادلة المال بسلعة موجودة (البلتاجي، 2014).

ومن ناحية تحديد العائد وتوزيع الأرباح، فالبنوك التقليدية تقوم بتحديد سعر الفائدة مقدما، فيكون عائد البنوك ممثلا في العائد على الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة مع تحمل المقرض وحده تبعه الخسارة سواء كانت بسببه أم لم تكن. أما البنوك الإسلامية فتحقق الربح من خلال أنشطة استثمارية حقيقية وإذا ما وقعت خسارة يتحملها المصرف الإسلامي، ويكفي العميل خسارته لوقته وجهده باعتباره مضاربا. ويختلف العائد الموزع على الحسابات الاستثمارية من بنك إسلامي لآخر حسب الظروف وتبعًا لنتائج العمليات الاستثمارية التي دخل فيها البنك كمشارك (الزحيلي، 2015).

الفرق بين البنك الإسلامي والبنك الربوي (البلتاجي، 2014):

- 1- البنك الربوي يعطيك نسبة فائدة ثابتة ومعلومة مسبقاً عن أموالك المودعة بغض النظر عن أي شيء آخر، اما البنك الإسلامي يعطيك ربح غير معلوم مسبقاً بشكل ثابت وهذا منوط بتحقيقه أرباح من توظيف الأموال.
- 2- البنك الربوي يتاجر بالأموال، أي يأخذها من طرف ويعطيها لطرف وربحه من فرق الفوائد، اما البنك الإسلامي يتاجر بالسلع والمشاريع وغيرها، أي يأخذ أموال الناس ويوظفها بالسلع والمشاريع ويضيف ربحه فوقها.
- 3- البنك الربوي تكلفة الاقتراض منه أقل من تكلفة الحصول على تمويل من بنك إسلامي لإقامة مشروع أو شراء سلعة مثلاً.
- 4- البنك الربوي يقدم حساب جاري مدين (أي يعطيك أموال حتى لو لم يكن لديك في رصيدك مبلغ كافي)، البنك الإسلامي لا يقدم حساب جاري مدين ولا يعطي أموال.
- 5- البنك الربوي لديه مجلس إدارة والإشراف على عملياته، البنك الإسلامي لديه مجلس رقابة شرعية يتولى الإشراف على عملياته وخدماته ويجب الحصول على موافقته بكل شيء.

2-8 الدراسات السابقة

2-8-1 دراسات باللغة العربية

دراسة (درغام ودرغام، 2010) بعنوان:

" العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (7): دراسة

تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين "

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية مجتمعة وبين عوائد الأسهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (7) من البنوك الوطنية العاملة في فلسطين وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2006)، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقات بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية مجتمعة، وبين عوائد الأسهم في جميع البنوك فيما عدا البنك الإسلامي، حيث تبين وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية، وبين عوائد الأسهم ووجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وبين عوائد الأسهم. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه مستخدمي القوائم المالية إلى فهمها وتحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل، ويجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تطالب جميع البنوك بضرورة نشر قائمة التدفقات النقدية في الصحف الفلسطينية بجانب كلاً من الميزانية العمومية وقائمة الدخل.

دراسة (هاشم، 2011) بعنوان:

" أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة المنشأة "

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى مصادر التمويل والمتمثلة في الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل وحقوق الملكية وصافي المبيعات على القيمة السوقية لأسهم الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة ليبيا، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (22) شركة صناعية مدرجة أسهمها في بورصة عمان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2009)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النسب المستندة إلى الأساس النقدي كان لها الأثر الواضح على أسعار الأسهم، ومن ثم على قيمة المنشأة، وأوصت الدراسة باستخدام النسب المستندة إلى الأساس النقدي من قبل المستثمرين والمحللين الماليين ومتخذي القرار في عملية التقييم المالي.

دراسة (بن خليفة، 2013) بعنوان:

" دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة توزيع

وصيانة العقاد الفلاحي EDIMMA - الوادي "

هدفت الدراسة إلى البحث في دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العقاد الفلاحي - الوادي، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الاستكشافي لدراسة أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتم اختبار فرضيات الدراسة وفقاً لمبدأ الاستنباط كما تم الاعتماد على تقنية المقابلات ودراسة الحالة لجمع ما يلزم من بيانات، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2010)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن الحصول على صافي خزينة موجبة بالرغم من خسارة النتيجة المحاسبية للمؤسسة وكذلك العكس يمكن للمؤسسة تحقيق نتيجة ربحية عالية مع انخفاض

في قيمة الخزينة الصافية، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية لما لها من دور أساسي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

دراسة (السليمانى، 2013) بعنوان:

" أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها: دراسة اختبارية "

هدفت الدراسة إلى بيان أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية المقاس بمتوسط صافي التدفقات النقدية على الربحية المقاسة بمتوسط صافي الأرباح في الشركات المساهمة العامة في الكويت، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج النوعي، كما تم الاعتماد على استبانة في جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2012) وتم أخذ عينة الدراسة بنسبة تتراوح ما بين (15-25%) من مجتمع الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحية هذه الشركات تبعاً لمتغيرات العمر والنوع الاجتماعي والمؤهل التعليمي والخبرة، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات المساهمة العامة الكويتية بقدرة الشركة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية، وتوعية إدارات وموظفي الشركات المساهمة العامة الكويتية في دور التدفقات النقدية وأهميتها في تحديد ربحية الشركات المساهمة وأثر ذلك على أداء هذه الشركات.

دراسة (الساعدي، 2014) بعنوان:

" أثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر مقاييس التدفقات النقدية وهي (نسبة التدفقات النقدية إلى الالتزامات قصيرة الأجل، ونسبة التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية إلى المبيعات) على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في بورصة العراق للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (63) شركة عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2010)، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقاييس التدفقات النقدية المختلفة وهي (نسبة التدفقات النقدية إلى الالتزامات قصيرة الأجل، ونسبة التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية، ونسبة التدفقات النقدية إلى المبيعات) مع القيمة السوقية للسهم، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات بما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية بفترات زمنية أكبر وعدد شركات أكبر لقبول أو عدم قبول نتائج هذه الدراسة.

دراسة (حميدي، 2014) بعنوان:

" أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام مقاييس التدفقات النقدية المنسوبة إلى بعض بنود القوائم المالية وهي (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الدخل، والتدفقات النقدية المنسوبة إلى المبيعات، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى مجموع الأصول، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الالتزامات قصيرة الأجل، والتدفقات النقدية المنسوبة إلى حقوق الملكية)

وبيان أثرها كمتغيرات مستقلة على قيمة الشركة المقاسة من خلال (نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية) كمتغير تابع، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من البنوك الخاصة المدرجة في بورصة العراق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة ما بين (2008-2012) وبمقدار (55) مشاهدة، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اهتمام كافي من قبل إدارات البنوك العراقية الخاصة في إعداد كشف التدفقات النقدية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 7، ووجود أثر لكل من التدفقات النقدية المنسوبة إلى المبيعات والمنسوبة إلى صافي الدخل والمنسوبة إلى مجموع الموجودات على قيمة الشركة، في حين تبين عدم وجود أثر للتدفقات النقدية المنسوبة إلى المطلوبات قصيرة الأجل والمنسوبة إلى حقوق الملكية على قيمة الشركة. وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء كشف التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام من حيث الإعداد وفق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وبيان أهميته في بيان الوضع المالي للشركات، والتركيز على استخدام التدفقات المنسوبة لبعض بنود القوائم المالية بدلاً من الاعتماد على الرقم المطلق للتدفقات النقدية.

دراسة (ياسمين، 2016) بعنوان:

" دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة

مؤسسة مطاحن الواحات -تفرت - للفترة (2011-2015)"

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي من خلال اشتقاق مؤشرات من قائمة التدفقات النقدية والمتمثلة في نسب جودة السيولة وجودة الربحية ومقارنتها مع مؤشرات السيولة والربحية القائمة على أساس الاستحقاق، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث تم تطبيق الدراسة على مؤسسة مطاحن الواحات وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2015)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مؤسسة مطاحن الواحات

حققت توازن مالي خلال فترة الدراسة، وأن قائمة التدفقات النقدية تساهم وبشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال نسب جودة السيولة وجودة الربحية المشتقة منها بالتكامل مع نسب السيولة والربحية القائمة على أساس الاستحقاق، ووجود علاقة تكاملية بين نسب التدفقات النقدية ونسب الاستحقاق في تقييم الأداء المالي، وأوصت الدراسة بوجود إعطاء قائمة تدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة لإبراز دورها لمتخذي القرارات وللجهات المستخدمة للقوائم المالية المنشورة لما تتضمنه من معلومات تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الظروف الاقتصادية المحيطة بها.

دراسة (رحيم، 2016) بعنوان:

" قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي الأردني "

هدفت الدراسة إلى إظهار دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي المقاس من خلال (الربحية والرفع المالي ونسب السوق) لقطاع البنوك الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (13) بنك تجاري أردني وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1995-2014)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دور لقائمة التدفقات النقدية في تقييم الربحية والرفع المالي ونسب السوق، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتدفقات النقدية لما لها من أثر كبير على المؤشرات المالية المختلفة وخاصة الرفع المالي والحفاظ على الوضع المالي للبنك.

2-8-2 دراسات باللغة الإنجليزية

دراسة (Martani et al., 2009) بعنوان:

" The Effect of Financial Ratios, Firm Size, and Cash Flow from Operating Activities in the Interim Report to The Stock Return."

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر النسب المالية على ربحية السهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من النسب المالية المتمثلة بكل من (العائد على حقوق الملكية، ونسبة المديونية، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى صافي الربح، ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى المبيعات)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (21) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة إندونيسيا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2003-2006)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من العائد على حقوق الملكية ونسبة السيولة السريعة ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى صافي الربح على ربحية السهم، في حين تبين عدم وجود أثر لنسبة المديونية ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى المبيعات على ربحية السهم، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤثرة على ربحية السهم من خلال الاعتماد على النسب المالية الأخرى وخاصة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بالنسب التقليدية.

دراسة (Dastgir et al., 2010) بعنوان:

"The Association Between Components of Income Statement, Components of Cash Flow Statement and Stock Returns"

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين مكونات قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وبين ربحية السهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من مكونات قائمة الدخل المتمثلة بكل من (مجلد الربح، والربح التشغيلي، وصافي الربح) كما وقامت الدراسة باختيار مجموعة من مكونات قائمة التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (العمليات التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (65) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة طهران وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2003-2005)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مكونات قائمة الدخل مع ربحية السهم، إلا أن صافي الدخل هو صاحب العلاقة الإيجابية الأكبر بين تلك المكونات، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين مكونات قائمة التدفقات النقدية مع ربحية السهم، إلا أن التدفقات النقدية الاستثمارية هي صاحبة العلاقة الإيجابية الأكبر بين تلك المكونات، كما أظهرت نتائج الدراسة أن لربحية السهم علاقة إيجابية قوية مع مكونات قائمة الدخل أكثر من علاقتها مع مكونات قائمة التدفقات النقدية، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤثرة على ربحية السهم، والاهتمام في مكونات قائمة الدخل في تحديد العوائد المتوقعة للمستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

دراسة (Taani, 2011) بعنوان:

" The Effect of Financial Ratios, Firm Size and Cash Flows from " Operating Activities on Earnings per Share: An Applied Study on "Jordanian Industrial Sector

بحثت الدراسة في أثر النسب المالية على ربحية السهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من النسب المالية المتمثلة بكل من (العائد على حقوق الملكية، ونسبة المديونية، ونسبة القيمة السوقية منسوبة إلى القيمة الدفترية، ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى صافي الربح، ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى إجمالي الأصول)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (40) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة عمان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2009)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من العائد على حقوق الملكية، ونسبة المديونية، ونسبة القيمة السوقية منسوبة إلى القيمة الدفترية، ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى صافي الربح، ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى إجمالي الأصول على ربحية السهم، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤثرة على ربحية السهم من خلال الاعتماد على النسب المالية الأخرى في قطاعات مختلفة ومقارنة نتائجها مع الدراسة الحالية.

دراسة (Kirkham, 2012) بعنوان:

" Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios: The Telecommunications Sector in Australia "

هدفت الدراسة إلى البحث في الفرق بين نسب السيولة التقليدية وبين النسب المشتقة من التدفقات النقدية، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من نسب السيولة التقليدية والمتمثلة بكل من

(نسبة السيولة السريعة، ونسبة تغطية الفوائد)، ومجموعة من النسب المشتقة من التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (نسبة الاحتياجات النقدية، ونسبة تغطية الفائدة النقدية)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (12) شركة اتصالات مساهمة عامة مدرجة في بورصة أستراليا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2007-2011)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسب السيولة التقليدية والمتمثلة بكل من (نسبة السيولة السريعة، ونسبة تغطية الفوائد) وبين النسب المشتقة من التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (نسبة الاحتياجات النقدية، ونسبة تغطية الفائدة النقدية)، وأوصت الدراسة باستخدام النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية لكونها تعطي صورة أوضح حول سيولة الشركة بشكل أفضل من النسب التقليدية.

دراسة (Owolabi & Obida, 2012) بعنوان:

" Liquidity Management and Corporate Profitability: Case Study of Selected Manufacturing Companies Listed on the Nigerian Stock Exchange"

هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على ربحية الشركة، وقامت الدراسة باختبار مجموعة من العوامل والمتمثلة بكل من (فترة التحويل النقدي، ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى الالتزامات المتداولة) في حين تم قياس ربحية الشركة من خلال مجموعة من النسب المالية والمتمثلة بكل من (ربحية السهم، والعائد على الأصول)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (12) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة نيجيريا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2005-2009)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من فترة التحويل النقدي ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى الالتزامات

المتداولة على ربحية الشركة بكافة مؤشرتها والمتمثلة (بربحية السهم، والعائد على الاصول)، في حين تبين وجود تفسير أكبر لنسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى الالتزامات المتداولة لربحية الشركة، وأوصت الدراسة بالاعتماد على النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية عند عملية اتخاذ القرارات حول الاستثمار في تلك الشركات.

دراسة (Muthusi, 2013) بعنوان:

"Effects of Free Cash Flows on the Profitability of Five Star Hotels in Kenya"

هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على أداء الشركة المقاس بربحية السهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من العوامل والمتمثلة بكل من (حجم الشركة، والتدفقات النقدية التشغيلية، والرافعة المالية، ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى المبيعات، ونسبة الملكية الأجنبية، وعمر الشركة)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (32) فندق من فئة خمس نجوم في كينيا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2011-2013)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من التدفقات النقدية التشغيلية والرافعة المالية ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى المبيعات على ربحية السهم، في حين تبين عدم وجود أثر لحجم الشركة وعمر الشركة، ونسبة الملكية الأجنبية على ربحية السهم، وأوصت الدراسة بأن تقوم الفنادق في كينيا باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية والنسب المشتقة منها كوسيلة لتحسين ربحيتها.

دراسة (Pouraghajan et al., 2013) بعنوان:

" Investigation the Effect of Financial Ratios, Operating Cash Flows and Firm Size on Earnings Per Share: Evidence from the Tehran Stock Exchange"

هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على ربحية السهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من العوامل المتمثلة بكل من (الرافعة المالية، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والتدفقات النقدية التشغيلية، وحجم الشركة)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (140) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة طهران وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2010)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من الرافعة المالية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وحجم الشركة على ربحية السهم، في حين تبين عدم وجود أثر للتدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول العوامل المؤثرة على ربحية السهم من خلال الاعتماد على النسب المالية الأخرى في قطاعات مختلفة ومقارنة نتائجها مع الدراسة الحالية.

دراسة (Frank & James, 2014) بعنوان:

" Cash Flow and Corporate Performance: A Study of Selected Food and Beverages Companies in Nigeria"

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي، وقامت الدراسة باختيار التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية كمتغيرات مستقلة في حين تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول وربحية السهم كمتغيرات تابعة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (6)

شركات ضمن قطاع صناعة الأغذية المدرجة في بورصة في نيجيريا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2007-2011)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين كل من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتمويلية وبين الأداء المالي المقاس بكل من العائد على الأصول وربحية السهم، في حين تبين عدم وجود علاقة بين التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية وبين الأداء المالي، وأوصت الدراسة بتشجيع السلطات التنظيمية لشركات صناعة الأغذية على استخدام التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية لتقييم أداء الشركة لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية عقلانية.

دراسة (Eyisi & Okpe, 2014) بعنوان:

" The Impact of Cash Flow Ratio on Corporate Performance"

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية في تقييم الأداء الشركة، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من النسب المشتقة من التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى إجمالي الأصول، التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى إجمالي الالتزامات) لتقييم أداء الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تكونت عينة الدراسة من (35) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة نيجيريا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2013)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى إجمالي الأصول والتدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى إجمالي الالتزامات على الأداء المالي المقاس بربحية السهم، في حين تبين أن النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية لديها القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على الشركة بشكل أكثر فاعلية من النسب المالية التقليدية، وأوصت الدراسة باستخدام

النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية من قبل المستثمرين لترشيد قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد وعقلاني.

دراسة (Atieh, 2014) بعنوان:

" Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios as Compared to Traditional Ratios in the Pharmaceutical Sector in Jordan"

هدفت الدراسة إلى مقارنة وضع السيولة من خلال النسب المالية التقليدية والنسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من النسب المالية التقليدية والمتمثلة بكل من (نسبة السيولة السريعة، ونسبة تغطية الفوائد) في حين تم قياس النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية من خلال مجموعة من النسب والمتمثلة بكل من (نسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى إجمالي الالتزامات، ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى الالتزامات المتداولة)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (7) شركات دوائية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2007-2012)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين النسب المالية التقليدية والنسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية، في حين تبين أن النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية لديها قدرة أكبر لتحديد وضع السيولة في الشركة، وأوصت الدراسة بالاعتماد على النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية عند عملية اتخاذ القرارات حول عملية تحديد سيولة الشركة للتمكن من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

دراسة (Al Zararee & Al-Azzawi, 2014) بعنوان:

" The Impact of Free Cash Flow on Market Value of Firm"

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر صافي التدفقات النقدية منسوبة إلى حقوق الملكية على القيمة السوقية للشركة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من شركة الحكمة لتصنيع الادوية في الاردن وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2004-2010)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي قوي لصافي التدفقات النقدية منسوبة إلى حقوق الملكية على القيمة السوقية للشركة، وأوصت الدراسة المستثمرين بالأخذ بعين الاعتبار النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية والخاصة بحقوق الملكية في تقييم وضع الشركات من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية بعقلانية وحكمة.

دراسة (Hamza, 2014) بعنوان:

" The Relationship between Informational Content of Cash Flows Statement and Stock Returns from Accounting Perspective of IAS (7) (An Empirical Study)"

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر مكونات قائمة التدفقات النقدية على ربحية السهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من مكونات قائمة التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (العمليات التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (7) شركات تأمين مدرجة في بورصة دمشق وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2006-2010)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي قوي للتدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم، في حين تبين وجود أثر عكسي للتدفقات النقدية التمويلية على ربحية السهم، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر للتدفقات النقدية الاستثمارية على ربحية

السهم، وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح الكامل عن معلومات التدفقات النقدية بسبب تأثيرها على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين فيما يتعلق بالشركات السورية العامة والخاصة.

دراسة (Khanji & Siam, 2015) بعنوان:

" The Effect of Cash Flow on Share Price of the Jordanian Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange"

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر مكونات قائمة التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسعار الأسهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من مكونات قائمة التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (العمليات التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (13) بنك تجاري مدرج في بورصة عمان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2013)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ضئيل لكافة التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية والاستثمارية على القيمة السوقية لأسعار الأسهم، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات من أجل فهم مكونات التدفق النقدي وكيفية تأثيره على القيمة السوقية للأسهم.

دراسة (Etale & Bingilar, 2016) بعنوان:

"The Impact of Cash Flow on Stock Price in the Banking Sector of Nigeria"

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على القيمة السوقية للأسهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من النسب المالية المتمثلة بكل من (التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى متوسط عدد الأسهم المتداولة، والتدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى إجمالي الأصول، والتوزيعات النقدية منسوبة إلى التدفقات النقدية التشغيلية)، ولتحقيق

أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (10) بنوك تجارية مدرجة في بورصة نيجيريا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2005-2014)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي وقوي لكل من التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى متوسط عدد الأسهم المتداولة والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى إجمالي الأصول والتوزيعات النقدية المنسوبة إلى التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم، وأوصت الدراسة بأن يقوم معدي البيانات المالية بالاهتمام في بيان التدفق النقدي كعنصر مهم في التقرير السنوي، في حين يجب على المستثمرين الانتباه إلى بيان التدفق النقدي عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

دراسة (Soewignyo & Soewignyo, 2017) بعنوان:

" Basic Industry and Chemicals Subsector Cash Flow Ratios and Profitability"

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية الشركة، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية والمتمثلة بكل من (نسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى إجمالي الالتزامات، ونسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى الالتزامات المتداولة) في حين تم قياس ربحية الشركة من خلال مجموعة من النسب المالية والمتمثلة بكل من (ربحية السهم، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (40) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة إندونيسيا وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2016)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من التدفقات النقدية المنسوبة إلى إجمالي الالتزامات والتدفقات النقدية المنسوبة إلى الالتزامات المتداولة على ربحية الشركة بكافة مؤشراتها والمتمثلة (بربحية السهم، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق

الملكية)، في حين تبين وجود تفسير أكبر لنسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى إجمالي الالتزامات لربحية الشركة، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول أثر النسب المالية المشتقة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية الشركة من خلال الاعتماد على النسب المالية الأخرى ومقارنتها بالنسب التقليدية في قطاعات مختلفة وخاصة الخدمية منها.

دراسة (Oroud et al., 2017) بعنوان:

" The Effect of Cash Flows on the Share Price on Amman Stock Exchange"

بحثت الدراسة في أثر مكونات قائمة التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسعار الأسهم، وقامت الدراسة باختيار مجموعة من مكونات قائمة التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (العمليات التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (13) بنك تجاري مدرج في بورصة عمان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2015)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي قوي لكل من التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية على القيمة السوقية لأسعار الأسهم، في حين تبين وجود أثر عكسي قوي لتدفقات النقدية الاستثمارية على القيمة السوقية لأسعار الأسهم، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد المستثمرين على مخرجات قائمة التدفقات النقدية من أجل فهم سلوك التدفق النقدي وكيفية تأثيره على القيمة السوقية للأسهم.

2-9 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية في البنوك التجارية على ربحية السهم. لذلك جاءت هذه الدراسة متممة لما سبقها من دراسات للوقوف على أثر التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية، ويمكن تحديد ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بدراسة نسب جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة "حسب علم الباحث" وهي التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى الودائع في البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان. ومن هنا يعتقد الباحث أن هذه الدراسة تعد إضافة للدراسات السابقة، وتعد أيضاً رائدة من حيث تناولها لبيئة البنوك التجارية الاردنية المختلفة عن البيئات الأخرى التي تناولتها معظم الدراسات السابقة والتي ركزت على قطاعات اخرى كقطاع الصناعي بشكل واضح.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 تمهيد

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة

4-3 عينة الدراسة

5-3 مصادر جمع البيانات

6-3 متغيرات الدراسة

7-3 أنموذج الدراسة

8-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 تمهيد

يتضمن هذا الجزء وصفا للطريقة والإجراءات التي استخدمت في الدراسة كما يتضمن تعريفاً بمجتمع الدراسة وعينتها ومصادر جمع البيانات والمتغيرات وطرق قياسها والأساليب الإحصائية لاختبار الفرضيات.

2-3 منهجية الدراسة

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة تحليلية لواقع البيانات المالية الفعلية المنشورة في القوائم المالية والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك المشمولة في الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة من 2013-2017.

3-3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الاردنية والبالغ عددها (16) بنك، اسهمها مدرجة ومتداولة في بورصة عمان.

4-3 عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة من كامل المجتمع المكون من البنوك التجارية الاردنية، وتم اختيار قطاع البنوك لما لها دوراً في زيادة معدلات التنمية بالمجتمع، وبما توفره من مصادر تمويلية هائلة تصب في روافد اقتصاديات الدول، وذلك من خلال تفاعل الآليات والأدوات التي تستخدمها لتفعيل دورها ومهامها وزيادة رفاهية المجتمعات (الهاللي، 2017).

3-5 مصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة وإثراء إطارها النظري واختبار فرضياتها فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية والتي تم توظيفها في إثراء الإطار النظري للدراسة وتوضيح نظريات علم المحاسبة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل عام وموضوع اثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية، حيث تم الرجوع إلى بعض المصادر المكتبية كالكتب والدوريات والنشرات ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه وما تم نشره على شبكات الإنترنت من أبحاث علمية تتعلق في موضوع الدراسة ومنشورة في مجلات علمية عالمية ومحلية. كما تم الرجوع إلى التقارير السنوية والقوائم المالية للحصول على البيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة للفترة الزمنية (2013 – 2017).

3-6 متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

X1: التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح: وتم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$= \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} / \text{صافي الربح}$$

X2: التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية: وتم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$= \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} / \text{التسهيلات الائتمانية}$$

X3: التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع: وتم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

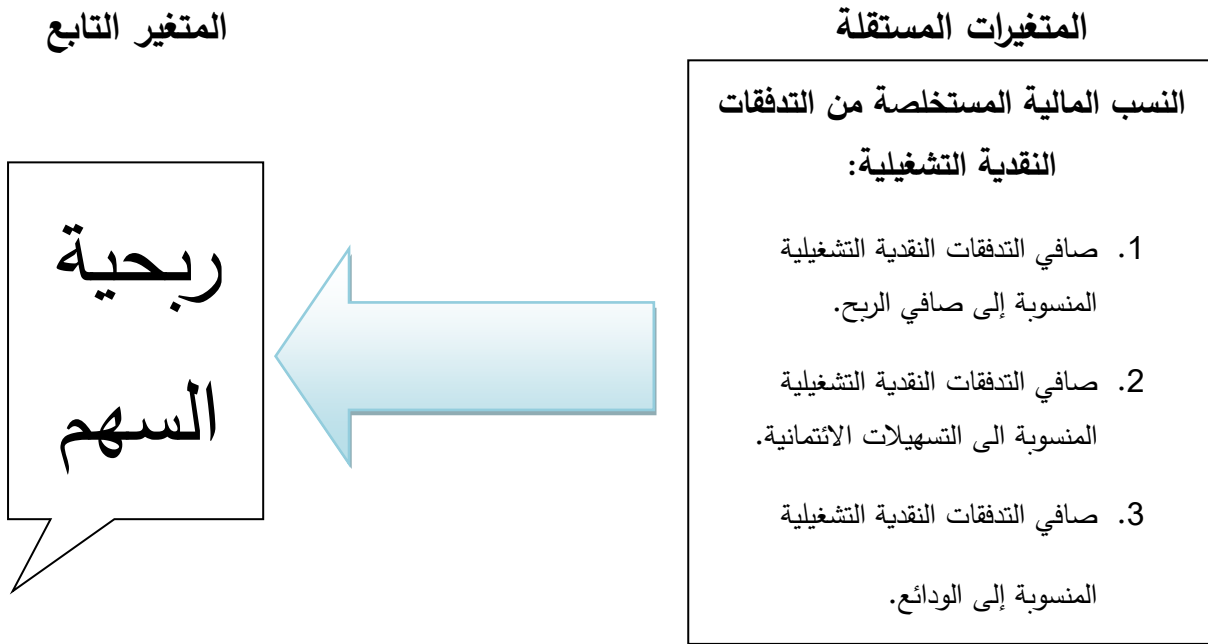
$$= \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} / \text{الودائع}$$

المتغير التابع

Y1 : ربحية السهم: وتم احتسابها من خلال المعادلة التالية:

(صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الاسهم الممتازة) / المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية

7-3 أنموذج الدراسة



الشكل (3-1): أنموذج الدراسة

من إعداد: الباحث

8-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لقد تم استخدام العديد من الاختبارات بحيث يتناسب كل اختبار مع الغاية التي يستخدم من أجلها

وفيما يلي عرض لهذه الاختبارات:

- الإحصاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة، إذ تم استخدام الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، وأكبر قيمة وأقل قيمة، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات عن وسطها الحسابي.

- اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution) للبيانات فقد تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov).
- اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearty)، إذ تم الاعتماد على مؤشر تضخم التباين (Variance Inflationary Factor) للتحقق من عدم وجود ظاهرة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة للدراسة.
- نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ومعرفة مدى ملاءمة نموذج الدراسة، والتأكد من أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

1-4 تمهيد

2-4 الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

3-4 اختبارات صلاحية البيانات

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

(التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

1-4 تمهيد

يعرض هذا الفصل الجانب العملي للبيانات التي تم جمعها للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة من خلال الاجابة على اسئلة الدراسة والخروج بنتائج والتوصيات المناسبة، حيث يتضمن هذا الفصل ثلاث اجزاء رئيسة، يحتوي الجزء الأول على وصف لبيانات عينة الدراسة من خلال اجراء التحليل الوصفي بالاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية والمتمثلة بكل من (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيم العليا والدنيا)، ويحتوي الجزء الثاني على مجموعة من الاختبارات للتأكد من صلاحية بيانات المتغيرات للتحليل الإحصائي وذلك بالاستعانة باختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات نموذج الدراسة بالإضافة إلى التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة بالاستعانة باختبار (Multicollinearity Test)، أما الجزء الثالث فتضمن اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد.

2-4 الإحصاءات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

تم اجراء التحليل الوصفي للنسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية والمتمثلة بكل من (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع) كمتغيرات مستقلة، بالإضافة الى تحليل ربحية السهم والذي يمثل المتغير التابع، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1-4):

الجدول رقم (4-1) اختبار التحليل الوصفي

القيم الدنيا	القيم العليا	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات/ المقاييس
-7.20	7.38	3.569	0.613	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح
-0.23	0.94	0.157	0.032	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية
-0.19	0.25	0.083	0.020	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع
0.01	0.49	0.126	0.203	ربحية السهم

يلاحظ من الجدول رقم (4-1) أن المتوسط الحسابي لربحية السهم والذي يمثل المتغير التابع قد بلغ (0.203) وتشير هذه القيمة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحقق أرباحاً من عملياتها التشغيلية تعود بالعائد على مساهميها، ويرى الباحث أن ربحية السهم من المؤشرات التي تؤثر على سعر السهم وأكثر المقاييس انتشاراً لأنها تُظهر نصيب كل سهم من ربح البنك بعد خصم الضرائب، وقد بلغت أعلى قيمة لها (0.49) وهي تعود لبنك الاسكان لعام (2016)، في حين بلغت أدنى قيمة (0.01) وهي تعود لبنك الصفو لعام (2013). كما تبين نتائج التحليل ان المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح للبنوك التجارية بلغت (0.613) وتشير هذه القيمة إلى نسبة التدفقات النقدية التشغيلية من الأرباح، وبالنظر الى الانحراف المعياري لهذا المتغير الذي بلغ (3.569) فإنه يشير إلى تباين بيانات هذا المتغير عن المتوسط الحسابي ويؤكد هذه النتيجة تباعد القيمة العليا البالغة (7.38) مع القيمة الدنيا البالغة (-7.20). في حين بلغ المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية (0.032) وتشير هذه القيمة إلى نسبة التدفقات النقدية التشغيلية من التسهيلات الائتمانية، وبالنظر الى الانحراف المعياري لهذا المتغير الذي بلغ (0.157) فإنه يشير

إلى مدى تباين بيانات هذا المتغير عن المتوسط الحسابي، وبلغت القيمة العليا (0.94) مع القيمة الدنيا البالغة (-0.23). وأما فيما يتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع فيلاحظ أن المتوسط الحسابي لعينة الدراسة قد بلغ (0.020) وهو يشير إلى نسبة التدفقات النقدية التشغيلية من الودائع، وبالنظر إلى الانحراف المعياري لهذا المتغير الذي بلغ (0.126) فإنه يشير إلى عدم تباين بيانات هذا المتغير عن المتوسط الحسابي، وبلغت القيمة العليا (0.25) في حين بلغت القيمة الدنيا (-0.19) لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الودائع.

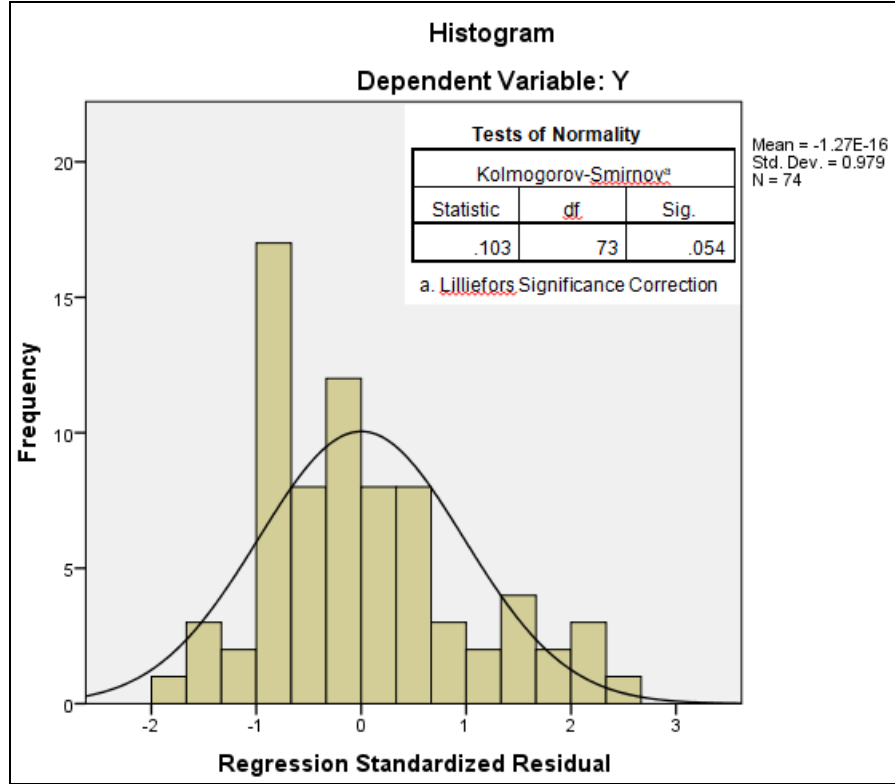
3-4 اختبارات صلاحية البيانات

لابد من التأكد من اتباع بيانات الدراسة للشروط التي تضمن ملاءمة المتغيرات للتحليل من أجل المقدر على اختبار فرضيات الدراسة، ويتم ذلك من خلال التأكد من اتباع بواقي نموذج الدراسة للتوزيع الطبيعي، حيث يشترط اختبار الانحدار الخطي المتعدد على ضرورة توزيع بواقي نموذج البحث توزيعاً طبيعياً، وفي حال عدم اتباعها للتوزيع الطبيعي فلا بد من إجراء اختبارات لا معلمية للبيانات (Babbie et al, 2018) ولا بد من التنويه أنه قبل البدء بتحليل التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الدراسة لجأ الباحث إلى حذف القيم الشاذة، وذلك عبر البرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال تحديد القيم المتطرفة العليا والدنيا للمتغيرات، وفيما يلي عرض اختبارات التحقق من صلاحية البيانات متمثلة باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار التداخل الخطي:

1-3-4 اختبار التوزيع الطبيعي

يوضح الشكل رقم (1-4) نتائج التحقق من اعتدالية التوزيع الطبيعي في بواقي نموذج الدراسة، حيث تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov) عند مستوى ثقة (95%)، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن بواقي نموذج الدراسة معتدلة وتتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة الاحتمال (P-Value) أكبر من (5%) (Hayduk et al., 2007)، ونظراً لذلك تم التأكد

من صلاحية متغيرات الدراسة لاستخدامها في نموذج الانحدار المتعدد لبيان أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.



الشكل رقم (1-4): اعتدالية التوزيع الطبيعي في بواقي نموذج الدراسة

2-3-4 اختبار التداخل الخطي:

تم الاعتماد على اختبار (Multicollinearity Test)، لاختبار صلاحيات بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، حيث تحدث ظاهرة التداخل الخطي عندما تتعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات من خلال ارتباط اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة بعلاقة خطية، وبذلك لا يمكن فصل تأثيرهما في المتغير التابع، وكلما زاد عدد المتغيرات المستقلة المتداخلة في النموذج أصبح الكشف عن المشكلة معقداً، وهذا يخلق تأثيرات عكسية على نتائج التحليل من خلال تقليل وتقليص القدرة على تفسير النتائج والاستنتاجات التي يمكن التوصل لها، والتي تنعكس على تعميم ودقة

مخرجات ونتائج التحليل. وللتحقق من عدم وجود ظاهرة التداخل الخطي تم الاعتماد على مؤشر تضخم التباين (VIF) (Variance Inflationary Factor) ومؤشر التحمل (Tolerance)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (2-4) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (2-4) صلاحيات بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي

اختبار التداخل الخطي		
<i>Tolerance</i>	<i>VIF</i>	المتغيرات
0.758	1.319	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح
0.252	3.967	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية
0.270	3.705	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع

تم الاعتماد على قيم تضخم التباين (VIF) للكشف عن التعدد الخطي، وفقاً للقاعدة العامة لـ VIF ويكون هناك تعدد خطي حسب هذا المقياس عند ارتفاع قيمته عن 5، حيث يؤدي ذلك إلى تضخيم الأثر الناجم عن التحليل بشكل خاطئ بسبب زيادة التضخم بين المتغيرات المستقلة (Luo et al., 2007). وعند مراجعة الجدول رقم (2) فيما يخص مؤشر تضخم التباين تبين أن كافة القيم للمتغيرات المستقلة قد حصلت على قيم أقل من 5.

وفيما يتعلق باختبار التحمل (Tolerance)، وهو يعتبر أيضاً اختباراً آخر للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار المتعدد، حيث تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في حال قلت قيمة معامل التحمل عن (0.10)، (Luo et al., 2007). وعند مطالعة بيانات الجدول رقم (2)، يتبين أن كافة القيم المتعلقة بقيم التحمل زادت عن (0.10). وبمراجعة فروض الاختبارين السابقين (تضخم التباين VIF، والتحمل Tolerance) يتضح اجتياز جميع متغيرات الدراسة

المستقلة هذين الاختبارين وهو ما يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي والارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة المبحوث.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

من أجل إثبات الفرضية العدمية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، ولقبول أو رفض نموذج الدراسة (الفرضية الرئيسية) ومعرفة مدى ملاءمته والتأكد من تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم الاعتماد على قيمة $(Prob.F)$ ، حيث يتم قبول النموذج ورفض الفرضية الرئيسية عندما تكون قيمة $(Prob.F)$ أقل من 0.05. ومن أجل تحديد ومعرفة أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم الاعتماد على قيمة $(Sig T)$ ، حيث يكون هناك أثر عندما تكون القيمة المعنوية $(Prob.T)$ أقل من (0.05)، وللإشارة إلى مدى تفسير ربحية السهم من خلال النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية وهي (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع) تم الاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$.

وسيتم توضيح نتائج اختبارات فرضيات الدراسة بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد في جدول رقم (3) اللاحق.

الفرضية الرئيسية، H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ للنسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

يعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

جدول (3-4) تحليل الانحدار المتعدد

Prob. (T-statistic)	Coefficient	T-Statistic	β	المتغيرات
0.000	-----	15.511	0.233	الثابت
0.047	0.256	2.023	0.002	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح
0.003	0.674	3.072	0.476	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية
0.006	0.598	2.821	0.445	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع
R=		0.389	R ² =	0.152
Adjusted R ² =		0.115	F-statistic=	4.172
Prob.(F-statistic) = 0.009				

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بالنسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية مجتمعة (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع) وبيان أثرها على ربحية السهم كمتغير تابع، ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن القيمة المحسوبة لـ F قد بلغت (4.174) وهي دالة عند مستوى ثقة (95%)، مما يشير إلى تمتع نموذج الدراسة بالملاءمة، كما وبلغت قيمة الاحتمال Prob.(F-statistic) (0.009)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%)، مما يثبت رفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة، وبمعنى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية

المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع) على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت (0.115) وهي تعني إمكانية تفسير التغيرات التي تحدث في ربحية السهم بمقدار (11.5%) من خلال النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية والمتمثلة بكل من (التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، والتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع) مجتمعة، وتؤكد قيمة معامل تحديد المعدل وجود عوامل مستقلة أخرى تؤثر معنوياً على التفسير والتنبؤ في ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

ولغرض تحديد أثر كل متغير من النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان فقد تم الاعتماد على مخرجات اختبار الانحدار المتعدد وكما هو موضح في الجدول رقم (3) وعلى النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى، H_{01-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (3) أن قيمة الدلالة المعنوية $Prob. (T-statistic)$ للمتغير الأول قد بلغت قيمتها (0.047)، عند مستوى ثقة (95%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية في حال قلت قيمة دلالة معنوية $Prob. (T-statistic)$ عن (5%)، وبالتالي فإن ربحية السهم تتأثر بالتدفقات النقدية التشغيلية

المنسوبة إلى صافي الربح في البنوك التجارية الأردنية. وبالاطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (0.256) فإنها تدل على ان التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح تؤثر بشكل ايجابي على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية. وعليه فانه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على انه "يوجد إثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى صافي الربح على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية".

الفرضية الفرعية الثانية، H_{0-2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (3) أن قيمة الدلالة المعنوية *Prob. (T-statistic)* للمتغير الثاني قد بلغت قيمتها (0.003)، عند مستوى ثقة (95%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على وجود إثر معنوي ذو دلالة احصائية في حال قلت قيمة دلالة معنوية *Prob. (T-statistic)* عن (5%)، وبالتالي فإن ربحية السهم تتأثر بالتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. وبالاطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (0.674) فإنها تدل على ان التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية تؤثر بشكل ايجابي على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية، كما وتشير قيمة هذا المعامل إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية هي أكثر العوامل تأثيراً في تحديد ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية من بين النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية التي تناولتها الدراسة.

وعليه فإنه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى التسهيلات الائتمانية على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية".

الفرضية الفرعية الثالثة، H_{O1-3} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (3) أن قيمة الدلالة المعنوية (*Prob. (T-statistic)*) للمتغير الثالث قد بلغت قيمتها (0.006)، عند مستوى ثقة (95%)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية في حال قلت قيمة دلالة معنوية (*Prob. (T-statistic)*) عن (5%)، وبالتالي فإن ربحية السهم تتأثر بالتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع في البنوك التجارية الأردنية. وبالاطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (*Coefficient*) البالغة (0.598) فإنها تدل على ان التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع تؤثر بشكل ايجابي على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية.

وعليه فإنه يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى الودائع على ربحية السهم في البنوك التجارية الاردنية".

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

1-5 تمهيد

2-5 نتائج الدراسة

3-5 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

1-5 تمهيد

بعد إجراء اختبارات التحليل الإحصائي اللازمة التي تم عرضها في الفصل السابق، يعرض هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، إضافة إلى التوصيات التي خرجت بها الدراسة على ضوء النتائج.

2-5 نتائج الدراسة

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ معامل التفسير المعدل (0.115) أي أن التدفقات النقدية تفسر ما نسبته 11.5% من التغير في ربحية السهم، ويرى الباحث أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة تؤثر على ربحية السهم بالإضافة إلى التدفقات النقدية التشغيلية الناجمة عن العمليات التشغيلية، وأن هناك تدفقات نقدية ناجمة عن عمليات أخرى غير تشغيلية تؤثر على ربحية السهم في قطاع البنوك. ولعوامل السوق والظروف الاقتصادية والسياسة المحلية والمحيطية أثر على ربحية السهم في قطاع البنوك والذي له طبيعة عمل مختلفة عن القطاعات الأخرى. وتشابهت هذه النتيجة مع دراسة (Oroud et al., 2017) حيث بينت وجود أثر إيجابي معنوي للتدفقات النقدية التشغيلية على القيمة السوقية لأسعار الأسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ودراسة (Etale & Bingilar, 2016) حيث توصلت الى وجود أثر لمجموعة من النسب المشتقة من قائمة

التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم في البنوك التجارية المدرجة في بورصة نيجيريا، ودراسة (Khanji & Siam, 2015) التي بينت أن التدفقات النقدية التشغيلية لها أثر إيجابي على القيمة السوقية لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان، ودراسة (حميدي، 2014) حيث بينت دراسته وجود أثر لمجموعة من النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمتمثلة بكل من (التدفقات النقدية المنسوبة إلى المبيعات والمنسوبة إلى صافي الدخل والمنسوبة إلى مجموع الأصول) على قيمة البنوك المدرجة في بورصة العراق، ودراسة (درغام ودرغام، 2010) حيث بينت وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وبين عوائد الأسهم في البنوك الوطنية العاملة في فلسطين، واختلفت النتيجة مع دراسة (السليمان، 2013) حيث أظهرت الدراسة عدم وجود أثر معنوي لتدفقات النقدية التشغيلية على ربحية الشركات المدرجة في بورصة الكويت واعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة كأداة للدراسة، ودراسة (Pouraghajan et al., 2013) التي تم تطبيقها في الشركات المدرجة في بورصة طهران حيث توصلت إلى عدم وجود أثر للتدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية، ويرى الباحث أن هذه النتيجة متوقعة حيث أن الربح يأتي من العمليات التشغيلية، وكلما زاد الربح المتوقع يتوقع أن يكون الجزء الأكبر منه تدفقات نقدية تشغيلية وخاصة أن التدفقات النقدية التشغيلية فعلية أكثر من الأرباح التي تحتسب وفق اساس الاستحقاق، لذا كان هناك أثر إيجابي على ربحية الأسهم لهذه البنوك. وتشابهت هذه النتيجة مع دراسة (حميدي، 2014) التي توصلت إلى وجود أثر للتدفقات النقدية المنسوبة إلى صافي الدخل على قيمة البنوك المدرجة في بورصة العراق، ودراسة

(Taani, 2011) والتي توصلت إلى وجود أثر لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى صافي الربح على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ودراسة (Martani et al., 2009) التي توصلت إلى وجود أثر لنسبة التدفقات النقدية المنسوبة إلى صافي الربح على ربحية السهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن التسهيلات الائتمانية من الأعمال التشغيلية الرئيسية التي تقوم بها البنوك التجارية والتي تعود بالربح على البنوك التجارية من خلال الفوائد المتحققة منها، وبالتالي يكون هناك تأثير إيجابي على قدرة البنك في تحقيق أرباح تنعكس على ربحية السهم من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها في منح التسهيلات الائتمانية والتي تشكل نسبة ملحوظة من أصول البنك التي يتم استخدامها في تحقيق الأرباح مع التركيز على قدرة البنك في الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليه. وقد تشابهت هذه النتيجة لما توصلت له دراسة (Etale & Bingilar, 2016) التي توصلت إلى وجود أثر للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى مجموع الأصول على ربحية السهم للبنوك المدرجة في بورصة نيجيريا، ودراسة (حميدي، 2014) التي توصلت إلى وجود أثر للتدفقات النقدية المنسوبة إلى مجموع الأصول على قيمة البنوك المدرجة في بورصة العراق، ودراسة (Eyisi & Okpe, 2014) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي للتدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي المقاس بربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة نيجيريا، دراسة (Taani, 2011) والتي توصلت إلى وجود أثر للتدفقات النقدية المنسوبة إلى إجمالي الأصول على ربحية السهم والتي تم تطبيقها على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع على ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن البنوك التجارية الأردنية تعتمد على الودائع في القيام بأعمالها المتمثلة بتقديم التسهيلات الائتمانية التي تحقق من خلالها الفوائد كأرباح للبنك ليتمكن من خلالها الوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الودائع وتوليد أرباح تعود على ربحية السهم، ويعزز ذلك ما تم التوصل إليه في نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي توصلت إلى أن البنوك التجارية تقدم التسهيلات الائتمانية التي تدر الأرباح على البنوك. وقد تشابهت هذه النتيجة ما توصلت له دراسة كل من (Soewignyo & Soewignyo, 2017) المطبقة في اندونيسيا (Eyisi & Okpe, 2014) والتي طبقت في نيجيريا، حيث توصلت الدراستين إلى وجود أثر إيجابي للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى إجمالي الالتزامات على ربحية السهم، ودراسة (هاشم، 2011) التي توصلت إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى مصادر التمويل والمتمثلة في الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل لها الأثر الواضح على أسعار الأسهم، ومن ثم على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة ليبيا.

5- أن الأثر الإيجابي الأعلى على ربحية الأسهم في البنوك التجارية كانت للتدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية حيث بلغت قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) (0.674)، تليها في قوة الأثر الإيجابي التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع حيث بلغت قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) (0.598)، لتأتي التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الربح في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير على ربحية السهم في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وخاصة أن رقم الربح يتم احتسابه وفق أساس الاستحقاق والذي ما زال تدور حوله العديد من الانتقادات في

الفكر المحاسبي، وبالتالي يمكن للباحث الاستنتاج أن أفضل النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية في قطاع البنوك الأردني في التأثير على ربحية السهم هي التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى التسهيلات الائتمانية، وذلك بسبب تأثيرها الإيجابي الأعلى على ربحية السهم.

3-5 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يوصي الباحث ما يلي:

1. قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية في بورصة عمان بالتركيز على المعلومات التي توفرها مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية، وخاصة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى التسهيلات الائتمانية في قطاع البنوك الأردني لكونها تساعد في تحديد ربحية السهم في البنوك التجارية الأردنية والذي يعتبر أحد مؤشرات الاداء المالي الهامة.
2. زيادة توسع إدارات البنوك التجارية بالنشاط التشغيلي من خلال الاستغلال الأمثل للودائع في تمويل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها تلك البنوك لزيادة الأرباح والذي يتوقع أن تنعكس في تحسن ربحية أسهمها.
3. قيام هيئة الأوراق المالية بوضع التعليمات والقوانين الملزمة للبنوك التجارية في احتساب ونشر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية، وخاصة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية من التسهيلات الائتمانية لما لها من تأثير هام على ربحية أسهم البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي قدرتها على الاستمرار والتقدم والمنافسة في الاسواق المحلية والعالمية.

4. عدم اعتماد المستثمرين على أرقام الأرباح وحدها، وعدم الاغترار بالأرباح من المصادر الاستثمارية أو المصادر الاستثنائية غير المتكررة. إذ أن تحليل الأنشطة التشغيلية التي توفر تدفقات نقدية تشغيلية يوفر معلومات يمكن أن تسهم بشكل فعال في تحدد ربحية السهم واتخاذ قرارات رشيدة.
5. ضرورة اهتمام الإدارات والمستثمرين والجهات ذوي العلاقة بالمعلومات الناتجة عن قائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم المالية المستعملة في توفير المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الناجمة عن العمليات التشغيلية بالإضافة الى التدفقات النقدية الناجمة عن العمليات الاستثمارية والتمويلية.
6. ضرورة قيام الباحثين والدارسين في إجراء دراسات مشابهة على الشركات ضمن القطاعات الأخرى المدرجة في بورصة عمان لبيان أثر النسب المالية المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية على ربحية السهم لتلك الشركات بشكل أكثر شمولية، بالإضافة إلى استخدام مجموعة مختلفة من نسب التدفقات النقدية المشتقة من العمليات الاستثمارية والتمويلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- (1) أبو كمال، ميرفت (2012)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- (2) أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة (2014)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: التدفقات النقدية والقيمة السوقية للأسهم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد 2، ص 23-39.
- (3) بن خليفة، حمزة (2013)، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العقاد الفلاحي EDIMMA-الوادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
- (4) حاجي، وجدة (2016)، أثر التضخم على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.
- (5) الحسيني، همام (2015)، أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
- (6) حميدي، كزار (2014)، أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 7، ص 64-87.

- (7) درغام، ماهر، ودرغام، سوزان (2010)، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 30، العدد 2، ص 1-44.
- (8) رحيم، محمد (2016)، قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- (9) زيتون، سمير (2013)، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والمدخل من جهة جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن
- (10) الساعدي، علاء (2014)، أثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 16، العدد 1، ص 137-148.
- (11) سعيد، عبد السلام (2014)، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
- (12) الزحيلي، وهبة (2015)، المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- (13) البلتاجي، محمد (2014)، المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار الشروق الدولية، القاهرة، مصر.
- (14) سكيريفة، رباح (2017)، أثر نسب الربحية والسيولة والنشاط على عوائد الأسهم في القطاعات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- (15) السليمانى، خالد (2013)، أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة في الكويت على ربحيتها: دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- 16) السيوطي، عيسى (2014)، إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 22، العدد 1، ص 57-72.
- 17) شحادة، عبد الرزاق (2017)، محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الثانية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 18) العلي، أسعد (2013)، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 19) فكرون، علي (2015)، أثر حجم المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة على عوائد السهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 20) قانون البنوك الاردني، (1971)، رقم 24.
- 21) قانون البنوك الاردني، (2000)، رقم 28.
- 22) مطر، محمد (2016)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 23) هاشم، فاطمة (2011)، أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- 24) الهلالي، محمد (2017)، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 25) ياسمين، كافي (2016)، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات-تقرت- للفترة (2011-2015)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Al Zararee, A., & Al-Azzawi, A. (2014), the Impact of Free Cash Flow on Market Value of Firm. *Global Review of Accounting and Finance*, Vol. 5, No. 2, Pp. 56-63.
- 2- Atieh, S. (2014), Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios as Compared to Traditional Ratios in the Pharmaceutical Sector in Jordan. *International Journal of Financial Research*, Vol. 5, No. 3, Pp. 146-157.
- 3- Babbie, E., Wagner III, W., & Zaino, J. (2018), *Adventures in Social Research: Data Analysis Using IBM® SPSS® Statistics*, 10th Ed., Sage Publications, USA.
- 4- Bellucci, A., Borisov, A., & Zazzaro, A. (2010), Dose Gender Matter in Bank Firm Relationships? Evidence from Small Business Lending, *Journal of Banking and Finance*, Vol. 34, No.1, Pp. 2968-2984.
- 5- Dastgir, M., Sajadi, H., & Akhgar, O. (2010), The Association Between Components of Income Statement, Components of Cash flow Statement and Stock Returns, *Business Intelligence Journal*, Vol. 3, No. 1, Pp. 9-21.
- 6- Elliott, B., & Elliott, J. (2012). **Financial Accounting & Reporting**, Pearson Education Limited, UK.
- 7- Etale, L., & Bingilar, P. (2016), The Impact of Cash Flow on Stock Price in the Banking Sector of Nigeria, *Business, Management and Economics Research*, Vol. 2, No. 7, Pp. 136-140.
- 8- Eyisi, A., & Okpe, I. (2014), the Impact of Cash Flow Ratio on Corporate Performance. *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol. 5, No. 6, Pp. 149-159.

- 9- **FASB** (1987), SFAS, No. 95: Statement of Cash Flow. (<https://www.fasb.org/summary/stsum95.shtml>)
- 10- Frank, B., & James, O. (2014), Cash Flow and Corporate Performance: A Study of Selected Food and Beverages Companies in Nigeria. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, Vol. 2, No. 2, Pp. 77-87.
- 11- Hamza, M. (2014). The Relationship between Informational Content of Cash Flows Statement and Stock Returns from Accounting Perspective of IAS 7: An Empirical Study, *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, Vol. 2, No. 10, Pp. 67-84.
- 12- Hayduk, L., Cummings, G., Boadu, K., Pazderka-Robinson, H., & Boulianne, S. (2007), Testing! Testing! One, Two, Three—Testing the Theory in Structural Equation Models!. *Personality and Individual Differences*, Vol. 42, No. 5, Pp. 841-850.
- 13- International Accounting Standard Board. (2017). IAS 33: Earnings Per Share, 2017, January (OnLine). (<https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs33>)
- 14- International Accounting Standard Board. (2017). IAS7: Cash Flow Statement, 2017, January (OnLine). (<https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7>)
- 15- Kamiya, A., Murayama, S., Kamiya, H., Yamashiro, T., Oshiro, Y., & Tanaka, N. (2014). Kurtosis and Skewness Assessments of Solid Lung Nodule Density Histograms: Differentiating Malignant from Benign Nodules on CT. *Japanese Journal of Radiology*, Vol. 32, No. 1, Pp. 14-21.
- 16- Khanji, I., & Siam, A. (2015). The Effect of Cash Flow on Share Price of the Jordanian Commercial Banks Listed in Amman Stock

- Exchange. *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 7, No. 5, Pp. 109-118.
- 17- Kirkham, R. (2012). Liquidity Analysis Using Cash Flow Ratios and Traditional Ratios: The Telecommunications Sector in Australia. *Journal of New Business Ideas & Trends*, Vol. 10, No. 1, Pp. 1-13.
- 18- Luo, B., Groenke, K., Takors, R., Wandrey, C., & Oldiges, M. (2007). Simultaneous Determination of Multiple Intracellular Metabolites in Glycolysis, Pentose Phosphate Pathway and Tricarboxylic Acid Cycle by Liquid Chromatography–Mass Spectrometry. *Journal of Chromatography A*, Vol. 1147, No. 2, Pp. 153-164.
- 19- Maitah, M., Zeda, K., & Galalh, A. (2012). The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, *Journal of Money, Investment and Banking*, Vol. 24, No.12, Pp.114-122.
- 20- Martani, D., Khairurizka, R., & Khairurizka, R. (2009). The Effect of Financial Ratios, Firm Size, and Cash Flow from Operating Activities in the Interim Report to the Stock Return. *Chinese Business Review*, Vol. 8, No. 6, Pp. 44-55.
- 21- Muthusi, P. (2013). **Effects of Free Cash Flows on the Profitability of Five Star Hotels in Kenya**, Unpublished Doctoral Thesis, University of Nairobi, Nairobi, Kenya
- 22- Oroud, Y., Islam, M., & Salha, T. (2017). The Effect of Cash Flows on the Share Price on Amman Stock Exchange. *American Based Research Journal*, Vol. 6, No. 7, Pp. 22-28.
- 23- Owolabi, S., & Obida, S. (2012). Liquidity Management and Corporate Profitability: Case Study of Selected Manufacturing

- Companies Listed on the Nigerian Stock Exchange. *Business Management Dynamics*, Vol. 2, No. 2, Pp. 10-25.
- 24- Pouraghajan, A., Mansourinia, E., Bagheri, S., Emamgholipour, M., & Emamgholipour, B. (2013). Investigation the Effect of Financial Ratios, Operating Cash Flows and Firm Size on Earnings Per Share: Evidence from the Tehran Stock Exchange. *International Research Journal of Applied and Basic Sciences*, Vol. 4, No. 5, Pp. 1026-1033.
- 25- Samad, A. (2012). Credit Risk Determinants of Bank Failure: Evidence from US Bank Failure, *International Business Research*, Vol. 5, No. 9, Pp. 67-76.
- 26- Schreiber-Gregory, D., & Jackson, H. (2017). Multicollinearity: What is It, Why Should We Care, and How Can It Be Controlled?, Working Paper 12-1 , Available at <http://support.sas.com/resources/papers/proceedings17/1404-2017.pdf>.
- 27- Soewignyo, F., & Soewignyo, T. (2017). Basic Industry and Chemicals Subsector Cash Flow Ratios and Profitability. *Journal of US-China Public Administration*, Vol. 14, No. 6, Pp. 321-329.
- 28- Taani, K. (2011). The Effect of Financial Ratios, Firm Size and Cash Flows from Operating Activities on Earnings per Share: An Applied Study on Jordanian Industrial Sector. *International Journal of Social Sciences and Humanity Studies*, Vol. 3, No. 1, Pp. 197-205.

قائمة الملاحق

- بيانات مجتمع الدراسة
- نتائج التحليل الإحصائي
- أسماء بنوك مجتمع الدراسة

ملحق رقم (1)
بيانات مجتمع الدراسة

No	Banks	Years	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة التسهيلات الائتمانية	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة الى صافي الربح	التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الودائع	ربحية السهم
1	Arab bank	2013	0.06264	1.90684	0.03763	0.6500
		2014	0.03180	1.61329	0.01814	0.3800
		2015	0.05366	3.92437	0.03101	0.2400
		2016	(0.13678)	(7.20337)	(0.08475)	0.3300
		2017	(0.03906)	(2.39273)	(0.02597)	0.3000
2	al ahli bank	2013	0.09258	6.87257	0.06953	0.1000
		2014	0.13344	4.69141	0.09698	0.2000
		2015	0.19181	10.31021	0.12986	0.1300
		2016	0.04282	9.87604	0.02917	0.0400
		2017	(0.10865)	(12.10543)	(0.08074)	0.0700
3	BANK AL ETIHAD	2013	0.06849	3.08606	0.05102	0.2000
		2014	0.09279	4.34083	0.06385	0.2400
		2015	0.08155	3.64431	0.05492	0.2300
		2016	0.05498	2.60596	0.03848	0.2300
		2017	0.03122	1.86993	0.02366	0.2000
4	THE HOUSING BANK	2013	0.19315	4.81000	0.09045	0.4000
		2014	0.17963	3.93785	0.08048	0.4800
		2015	(0.09577)	(2.68344)	(0.05275)	0.4800
		2016	(0.12040)	(3.71471)	(0.07925)	0.4900
		2017	0.02502	0.84083	0.01653	0.3900
5	JORDAN KUWAIT BANK	2013	0.10764	3.01510	0.07233	0.4700
		2014	0.07941	2.21814	0.05160	0.4700
		2015	0.13480	4.69531	0.08347	0.3900
		2016	(0.14584)	(7.03261)	(0.10108)	0.3000
		2017	0.01581	0.91642	0.01168	0.2700
6	JORDAN COMMERCIAL BANK	2013	0.93573	13.67703	0.05117	0.0300
		2014	0.11603	5.18294	0.06395	0.1200
		2015	0.28682	10.90882	0.13920	0.1500
		2016	(0.18539)	(12.60415)	(0.11647)	0.0800
		2017	0.01592	3.01651	0.01046	0.0300
7	INVEST BANK	2013	0.07150	2.58240	0.05458	0.1200
		2014	0.02312	0.85275	0.01824	0.1200
		2015	0.06378	2.02665	0.04890	0.1400
		2016	0.03058	1.05537	0.02634	0.1500
		2017	(0.01526)	(0.62506)	(0.01437)	0.1500
8	CAIRO AMMAN	2013	0.03918	0.92646	0.02305	0.4100

	BANK	2014	0.19963	4.57494	0.11050	0.3600
		2015	(0.09074)	(2.52198)	(0.05316)	0.2600
		2016	(0.10537)	(4.11462)	(0.07497)	0.1900
		2017	0.03956	2.03034	0.02769	0.1700
9	BANK OF JORDAN	2013	(0.07137)	(2.04031)	(0.04600)	0.2600
		2014	0.07455	1.83052	0.04818	0.3000
		2015	(0.16542)	(4.71619)	(0.11190)	0.2600
		2016	0.12920	3.75349	0.09038	0.2100
		2017	0.00380	0.12063	0.00288	0.2300
10	ARAB JORDAN INVESTMENT BANK	2013	0.10594	2.39904	0.04507	0.1500
		2014	0.24747	7.09090	0.12303	0.1500
		2015	0.15244	4.84306	0.07608	0.1400
		2016	(0.03220)	(1.07139)	(0.01619)	0.1400
		2017	0.09087	3.99553	0.04462	0.1100
11	JORDAN ISLAMIC BANK	2013	0.03918	1.52999	0.07254	0.3600
		2014	0.03792	1.48964	0.06521	0.3000
		2015	(0.10371)	(4.42083)	(0.19292)	0.3200
		2016	0.04500	1.70300	0.07614	0.3600
		2017	(0.00295)	(0.11015)	(0.00526)	0.3000
12	ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK	2013	(0.09455)	(5.25806)	(0.17499)	0.1600
		2014	0.89492	31.32867	0.76092	0.1300
		2015	(0.05044)	(1.55781)	(0.04130)	0.1700
		2016	(0.09438)	(2.51458)	(0.08087)	0.2300
		2017	(0.15076)	(3.67414)	(0.14980)	0.2900
13	بنك صفوة	2013	0.00587	0.94585	0.01874	0.0100
		2014	(0.22945)	(34.82373)	(0.50550)	0.0200
		2015	(0.09563)	(9.00429)	(0.33000)	0.0300
		2016	(0.18855)	(12.52095)	(0.66741)	0.0600
		2017	(0.07178)	(5.23389)	(0.24699)	0.0600
14	SOCIETE GENERALE DE BANQUE - JORDANIE	2013	0.23727	7.37873	0.12922	0.0700
		2014	0.49895	17.35530	0.25431	0.0900
		2015	0.51678	22.28350	0.23583	0.1000
		2016	(0.09947)	(5.18151)	(0.05406)	0.1100
		2017	(0.02667)	(2.22187)	(0.01582)	0.8000
15	CAPITAL BANK OF JORDAN	2013	0.24703	4.51132	0.13438	0.2100
		2014	0.09074	1.98512	0.05138	0.1800
		2015	(0.18472)	(157.35006)	(0.12091)	0.0200
		2016	(0.09140)	(5.49724)	(0.06487)	0.0600
		2017	0.11160	3.76328	0.07758	0.1200
16	ARAB BANKING CORPORATION /(JORDAN) (ABC)	2013	0.22805	9.48106	0.15100	0.1200
		2014	0.09662	3.61246	0.05575	0.1200
		2015	(0.08770)	(2.94242)	(0.05792)	0.1400
		2016	(0.00563)	(0.22063)	(0.00373)	0.1300
		2017	(0.03973)	(1.82949)	(0.02815)	0.1200

ملحق رقم (2)
نتائج التحليل الإحصائي

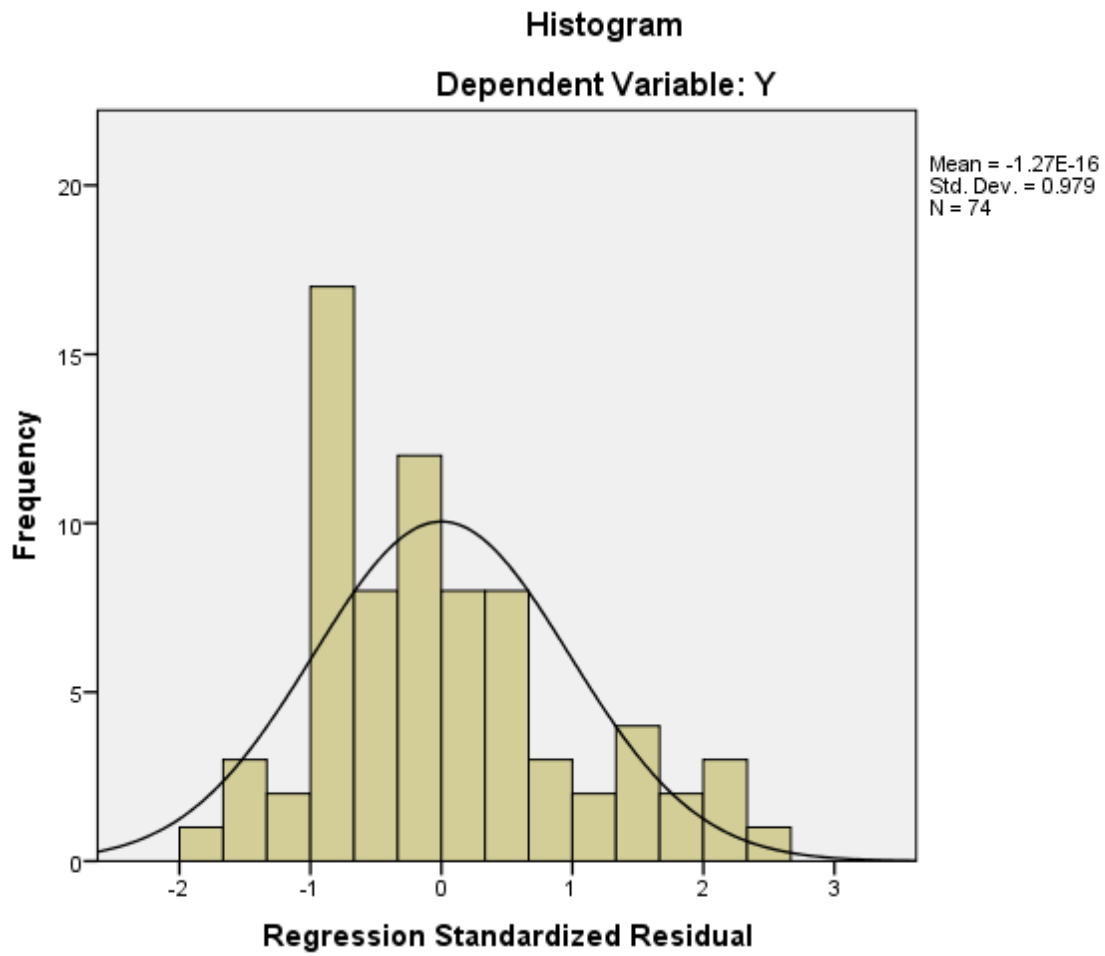
Descriptives

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Credit facilities	77	-.23	.94	.0322	.15713
Net profit	75	-7.20	7.38	.6129	3.56911
Deposits	75	-.19	.25	.0205	.08386
Y	78	.01	.49	.2032	.12599
Valid N (listwise)	60				

Regression

Coefficients ^a			
Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	Credit facilities	.252	3.967
	Net profit	.758	1.319
	Deposits	.270	3.705

a. Dependent Variable: Y



Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.103	73	.054	.947	73	.004

a. Lilliefors Significance Correction

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Deposits, Net profit , Credit facilities ^b		Enter

a. Dependent Variable: Y

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.389 ^a	.152	.115	.11592	1.611

a. Predictors: (Constant), Deposits, Net profit , Credit facilities

b. Dependent Variable: Y

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.168	3	.056	4.172	.009 ^b
	Residual	.941	70	.013		
	Total	1.109	73			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), Deposits, Net profit , Credit facilities

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.233	.015		15.511	.000
	Credit facilities	.476	.155	.674	3.072	.003
	Net profit	.002	.001	.256	2.023	.047
	Deposits	.445	.158	.598	2.821	.006

a. Dependent Variable: Y

ملحق رقم (3)
أسماء بنوك مجتمع الدراسة

التسلسل	إسم البنك
1	البنك العربي
2	البنك الأهلي
3	بنك الاتحاد
4	بنك الإسكان
5	البنك الأردني الكويتي
6	البنك الأردني التجاري
7	البنك الاستثماري
8	بنك القاهرة عمان
9	بنك الأردن
10	بنك الاستثمار العربي
11	البنك الإسلامي الأردني
12	البنك العربي الإسلامي الدولي
13	بنك صفوة
14	بنك سوستيه جنرال الأردن
15	كابيتال بنك
16	المؤسسة العربية المصرفية